أَدِلَةُ التَّصْرِيفِيِّينَ عَلَى زِيَادَةِ الْحَرْفِ فِي الْكَلِمَةِ

إِعْدادُ:

د رفيع بن غازي بن نافع السُّلَمي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية في جامعة الملك عبدالعزيز

المقدمة

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على حبيبنا محمد بن عبد الله، وآله وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛ فإن من ثمرات النظرة الشمولية عند علماء العربية؛ التي تقرر الأصول، وما ارتبط بها من علائق وصلات، ثم ما يتفرع منها – أن علماء التصريف لاحظوا باستقراء كلام العرب: أن هناك كلمات تحافظ حال تصرفها في أبنية مختلفة على الأحرف التي وضعت وبنيت عليها، لا يذهب من أحرفها شيء، وهناك كلمات بخلاف ذلك، لا تحافظ على الأحرف التي وضعت وبنيت عليها، إذ يذهب منها حرف أو أكثر لغير علة موجبة. وهذه الكلمات قليلة بالنسبة لتلك، فأقروا أن ما ذهب من أحرف تلك الكلمات يعد زائدا، وما بقي ملازما لها يعد أصلا، كما أقروا أن أصالة الحرف هي الأصل باعتبار أن الكثرة دليل الأصالة، وتحروا في الحكم على زيادة الحرف في الكلمة، وأدركوا في نفس الوقت أن هذا الأمر جدير بالعناية لما يتوقف عليه من مسائل كثيرة، وأحكام في أبواب مختلفة كالتصغير والنسب.

وبناء عليه أخذ الواحد من التصريفيين تلو الآخر في استنتاج الأدلة الموصلة لزيادة الحرف في الكلمة والبحث عنها؛ ليكون الحكم بين زيادة الحرف و أصالته أمرا فاصلا، وليكون عملهم هذا متوافقا مع منهجهم العام في ضبط القوانين، واستتباب الأحكام.

وقد توصلوا لجملة من الأدلة المستنتجة، جاءت في كتبهم منتشرة حينا، ومحصورة حينا آخر. والذين قاموا بحصرها من التصريفيين مختلفون في

تعدادها، وتقديم بعضها على بعض في الحكم، مما يستدعي تقديم دراسة متكاملة تبرد في الكف، بحيث تضم جميع أدلة الزيادة، وتبين كلّ دليل ومعتمده، ومدى قوّته بالنسبة لغيره وتقدّمه، وعلاقته بالأدلة كلها. وهو ما رجوت تحققه في هذا البحث الذي استقرّبعد هذه المقدمة على: تمهيد، ودراسة وصفية تحليلية لكل دليل من أدلة الزيادة، وخاتمة.

فالتمهيد يشتمل على توضيح موجز لدلالة الحرف والزيادة والأدلة.

والدراسة تشتمل على اثني عشر مبحثا، بعدد أدلة الزيادة: المبحث الأول: دليل الاشتقاق، والمبحث الثاني: دليل التصريف، والمبحث الثالث: دليل الكثرة أو الغلبة، والمبحث الرابع: دليل اللزوم، والمبحث الخامس: دليل الخروج عن النظير، والمبحث السادس: دليل النظير، والمبحث السابع: دليل لزوم حرف الزيادة البناء، والمبحث الثامن: دليل الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، والمبحث التاسع: دليل دلالة الحرف على المعنى، والمبحث العاشر: دليل سقوط الحرف من النظير، والمبحث الحادي عشر: دليل الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب، والمبحث الثاني عشر: دليل السبر والتقسيم.

أما الخاتمة فتحتوي أهم النتائج والتوصيات.

والله أسأل التوفيق والسداد.

التمهيد:

قبل الشروع في دراسة أدلة الزيادة لا بُدّ من توضيح دلالة ثلاثة ألفاظ وردت في عنوان البحث: الأدلة، والزيادة، والحرف. ولكون دلالة الأدلة مرتبطة بدلالة الزيادة، ودلالة الزيادة مرتبطة بدلالة الحرف فإنه يحسن الابتداء بدلالة الحرف فالزيادة فالأدلة.

الحرف

الحرف لغة: الطرف، والحدّ، إذ "حرف كل شيء طرفه وشفره وحدّه"[(١)]، وفي اصطلاح التصريفيين[(٢)]: "ما تتألّف منه كلمة ما ". وهذا يشمل جميع ما سُمي بحروف الهجاء والمباني: الهمزة، والباء، والتاء...أما ما يعرف بحروف المعاني، وهي التي تدل على معنى، نحو: هل، وبل، وكلا ونحوها فإنها غير داخلة في اصطلاحهم هذا، لأنها غير متصرِّفة، والتصريفيّ لا يبحث إلا ما هو متصرِّف متغيِّر من الكلمة.

الزيادة:

الزيادة لغة: " النمو"، "تقول: زاد الشيء يزيد زيدا، وزيادة، أي: ازداد"[(٣)]. وفي اصطلاح التصريفيين: "إلحاق الكلمة ما ليس منها "[(٤)]لغير علة

(١) الصحاح (حرف) (٤/ ١٣٤٢).

(٢) ينظر: الكليات (٣٩٤).

(٣) الصحاح (زيد) (٤٨١/٢).

(٤) شرح الملوكي في التصريف(١٠١)، وينظر: توضيح المقاصد (١٥٢٦/٣)، وتداخل الأصول(١٩٣/١).

عارضة " تحرزا مما قد يحذف للجزم من الحروف المعتلة، نحو: لم يغزُ"[(١)]، أو ما أشبه ذلك، وذلك نحو: زيادة الميم والسين والتاء في: مستخرج.

وقد تبين للتصريفيين بالاستقراء أن الزيادة التي هذه صفتها لا يمكن أن تكون في كلمة على حرفين أو ثلاثة؛ لأن أقل ما تكون عليه الكلمة في أصل وضعها ثلاثة أحرف، " لئلا يلي الابتداء الوقف". يقول ابن جني مقررا هذا الأمر: "هي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكِّنة: حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يُوقف عليه"[(٢)]، " وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول، ولا تجيء بالزوائد قبل أن تستوفي ما له من الأصول"[(٣)].

كما تبين لهم أن الزيادة لا تكون إلا بدليل يدل عليها، يقول ناظر الجيش: " دعوى الزيادة لا تقبل إلا بدليل يدلّ على أن ذلك الحرف مزيد في تلك الكلمة؛ لأن الأصل عدم الزيادة"[(٤)].

وكذلك تبين لهم بالاستقراء أن الزيادة تكون على ضربين:

الضرب الأول: زيادة بتضعيف حرف من الأحرف التي بنيت عليها الكلمة في أصل وضعها، وهذه الزيادة تتسم بالشمولية والكثرة. الشمولية؛ لاشتمالها على جميع حروف الهجاء سوى الألف؛ لعدم وقوعها مضعفة ألبته، والكثرة؛ لأن كل حرف مُضعّف العين واللام فإنّ أحد المضعفين زائد، ما لم

---

(١) المصدر السابق (١١٠).

(٢) المنصف (٣٢/١).

(٣) المصدر السابق (٤٢/١).

(٤) تمهيد القواعد (٤٩٠٣/١٠).

يفصل بينهما بأصل نحو: قسطاس[١]، و"مالم تقم الدلالة على أصالتهما، وذلك بأن يؤدي جعل أحدهما زائدا إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف، نحو: ردّ، إذ لا بُدّ من فاء وعين ولام "[٢].

الضرب الثاني: زيادة بغير تضعيف حرف من الأحرف التي بُنيت عليها الكلمة في أصل وضعها، وهذه الزيادة مختلف في عدد حروفها تبعا لاختلاف علماء العربية في أقصى ما تكون عليه الكلمة في أصل وضعها من الحروف[٣]، فالكوفيون يرون أن أقصى ما تكون عليه الكلمة في ذلك ثلاثة أحرف، وما جاء أكثر من ذلك فهو زائد، والبصريون والمتأخرون يرون أن أقصى ما تكون عليه الكلمة في ذلك خمسة أحرف، ويكون ذلك في الأسماء دون الأفعال، نحو: سفرجل. وما زاد على ذلك فهو زائد.

فعلى قول الكوفيين تكثر حروف الزيادة بغير تضعيف، وعلى قول غيرهم تقلّ حروف الزيادة بغير تضعيف، إلا أن الذي ورد في كتب جمهرة التصريفيين: أن حروف الزيادة لغير تضعيف عشرة، جمعها بعضهم في كلمة، "وجمعها بعضهم في كلمتين؛ ليقرب حفظها،

قال بعضهم: سألتمونيها،

وقال بعضهم: استملونيها،

وقال بعضهم: يا أوسُ هل نِمتَ؟

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٣٣٣، ٣٣٥).

(٢) الممتع في التصريف(١/٢٠٤).

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي(١/٤٧)، والمقاصد الشافية(٨/٢٥٢)، وتداخل الأصول(١/١٢٠).

وقال بعضهم: هَويتُ السِّمان"(١) إلى غير ذلك من أقوالهم؛ التي جمع منها ابن خروف نيفا على العشرين(٢). ولا يلتفت عندهم إلى القول بزيادة غيرها من الحروف؛ لأمرين:

الأول: أنه قد تبين زيادة الحروف العشرة السابقة بالدليل دون غيرها.

الثاني: أن هذه الحروف جعلتها العرب كالجزء من الكلمة، فضارعت الحروف التي بنيت عليها الكلمة في أصل وضعها، فوقع بينها اللبس، واحتيج للدليل، لكي يكون حدا فاصلا بينها وبين ما ضارعته.

أما ما عداها من الحروف فليس كذلك، وإن جاء منها ما صورته كالجزء من الكلمة فإن زيادته حينئذ تكون بَيِّنة لا تحتاج إلى دليل، كالشين في لغة من قال: أكرمتكش (٣).

وأيضا هذه الحروف خفيفة، وقليلة الكلفة عند النطق، إذ أصلها حروف المد واللين، وما أشبهها، أو أشبه المشبه بها، وهذه الخاصية لا تتحقّق في غيرها (٤).

كما تبين للتصريفيين– أيضا – أن زيادة الحرف لا تكون إلا لغرض من الأغراض(٥) كالإلحاق، نحو: واو كوثر، أو المعنى، نحو: أحرف المضارعة، أو المدّ، نحو: كتاب.

وأيضا تبين لهم أن باب الزيادة إنما يكون في الأفعال المتصرفة، وما

---

(١) شرح التصريف للثمانيني(٢٢٣-٢٢٤).

(٢) ينظر: شرح الجمل له(١٠٥).

(٣) ينظر: الممتع في التصريف(١/٢٠١)، و تمهيد القواعد(١٠/٤٩١٦).

(٤) ينظر: شرح الملوكي في التصريف بتصرف(١٠١-١٠٢).

(٥) ينظر: الممتع في التصريف(١/٢٠٤-٢٠٥)، وتداخل الأصول(١/٢٢١).

أشبهها من الأسماء؛ لأن "الزوائد تلزمها للمعاني...تنقلها من حال إلى حال "[١]، وأن آخر الكلمة أحق من أولها بالزيادة؛ "لأنه موضع الحاجة إليها"[٢]، وأن أحرف الزيادة تتعدد في الكلمة، وأن تعددها في أول الكلمة من خصائص الأفعال، إذ تصل لثلاثة أحرف، نحو: استخرج، وأن تعددها في آخر الكلمة يكون في الأسماء، إذ تصل لأربعة أحرف، نحو: سلمانين، اسم موضع[٣].

الأدلة

الأدلة: جمع دليل، والدليل لغة:" ما يُستدلّ به"[٤]، أو" المرشد، وما به الإرشاد"[٥].

والمراد منها هنا: ما يُعرف أو يتميّز به الحرف الزائد من الأصلي في الكلمة[٦]، أو "القوانين التي تحكم بها الشيء زائدا "[٧].

وجملة ما توصل إليه التصريفيون من أدلة الزيادة – على ما ظهر لي من مؤلفاتهم – اثنا عشر دليلا، أكثرها –كما قال الشاطبي[٨]– مستنبط من كتاب سيبويه.

---

(١) المنصف (٢٨– ٢٩).

(٢) اللباب (٢/٢٨٠).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد (١٠– ٤٩٠٩).

(٤) الصحاح (دل) (١٦٩٩/٤).

(٥) التعريفات (١٠٤).

(٦) ينظر: الممتع في التصريف (٣٩/1)، والتسهيل (٢٩٩).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٧/٢).

(٨) ينظر: مقاصد الشافية (٤٥٨/٨).

وقد اكتفى أكثر مَن قام بعدّها من التصريفيين بثلاثة [1]: الاشتقاق، والخروج عن النظير، والكثرة أو الغلبة، وأوصلها ابن عصفور [2]لتسعة: الثلاثة السابقة، والتصريف، واللزوم، والنظير، ولزوم حرف الزيادة البناء، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، ودلالة الحرف على المعنى. ووافقه ابن مالك[3]والشاطبي[4]إلا أن ابن مالك أسقط منها دليل الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وأقام بدلا عنه دليل سقوط الحرف من نظير، والشاطبي أضاف دليلًا عاشرا هو: الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب. في حين استدل بعض التصريفيين بالسبر والتقسيم دون أن يضعوه في عداد الأدلة السابقة. وسأقوم بدراسة كل دليل من هذه الأدلة، مقدما في إيرادها الأدلة التسعة الأولى، ثم الدليل الذي أضافه ابن مالك، فالدليل الذي أضافه الشاطبي، وأخيرا دليل السبر والتقسيم مع التقيد بترتيب ابن عصفور للتسعة الأولى، بصفته أول مَن أوصلها لهذا العدّ، مالم تقتض دراسة أحدها معرفة دليل أخّره ابن عصفور فإني أقدم عليه ذلك المتأخر.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (ج٥/٢١٣-ب)، وشرح التصريف للثمانيني (٢٢٦)، وشرح التصريف الملوكي (١١٩)، وشرح التعريف بضروري التصريف (٥٢).

(٢) ينظر: الممتع في التصريف(١/٣٩-٤٠)، والمقرب (٢/١٤٤).

(٣) ينظر: التسهيل (٢٩٩-٣٠٠).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٤٤٩-٤٥٨).

دراسة أدلة الزيادة

أولاً: دليل الاشتقاق:

استدلّ التصريفيون كافة[١] على زيادة الحرف في الكلمة بالاشتقاق الأصغر أو الصغير؛ الذي هو " اشتراك لفظين مختلفي المعنى متفقين في المعنى الأصلي، والحروف الأصول، أو رد كلمة إلى كلمة لنوع من الاشتراك بينهما في اللفظ والمعنى"[٢]. وذلك كأن تأخذ من تركيب(العين والراء والفاء) تصاريف مثل: عارف – معروف – معرفة – عرّاف... لما فيها جميعا من معنى الظهور والكشوف. فما كان من أحرف هذه التصاريف ليس عينا ولا راء ولا فاء، فهو زائد، وبذلك قال سيبويه: " و كلّ حرف من حروف الزوائد كان في حرفٍ [كلمة]، فذهب في اشتقاقٍ في ذلك المعنى من ذاك اللفظ، فاجعلها زائدة "[٣].

وقد عبّر ابن مالك [٤] وبعض المتأخرين[٥] عن هذا الدليل بسقوطه من غير علّة من أصل؛ ليفصلوا بينه وبين دليل آخر، هو التصريف، إذ يكون فيه السقوط لغير علة من فرعٍ، لا من أصلٍ.

---

(١) ينظر: الكتاب(٣٢٥/٤)، والمنصف(١/١٠٠-١٠١)، وشرح كتاب سيبويه(ج٢١٣/٥-ب)، والممتع في التصريف (٤٣/١)، والتسهيل(٢٩٩)، والمقاصد الشافية(٤٥٠/٨).

(٢) شرح الشافية للإستراباذي (٥٧٩/٢).

(٣) الكتاب (٣٢٥/٤).

(٤) ينظر: التسهيل (٢٩٩).

(٥) ينظر: توضيح المقاصد(١٥٢٨/٣)، والارتشاف (٢٢/١)، وتمهيد القواع (٤٩٩٩/١٠).

وعلى كُلٍّ تواترت نصوص التصريفيين على قوة هذا الدليل، ومن ثمّ تقديمه على غيره من الأدلة المعتبرة في الزيادة، يقول الجرجاني: " المذهب الواضح أن يحكم بزيادة الحرف المعلوم مجيئه زائدا إذا دلّ الاشتقاق الواضح عليه، ولا يُفكّر في التزام شيء يقلّ نظيره "[1]، ويقول ابن الحاجب: " هو الأصل في الحكم بالزيادة، وإذا وُجِد لم يُعارض بغيره؛ لكونها إنما يُصار إليها عند فقدانه "[2]، ويقول الرضي: " هو أقوى ما يُعرف الزائد من الأصلي "[3]، ويقول ابن مالك: " الاشتقاق إذا ظُفِر به رجح على غيره من الأدلة "[4]، ويقول ابن يعيش: " إذا شهد الاشتقاق بشيءٍ عُمل به، ولا التفات إلى قلته أو عدم نظيره "[5]، ويقول:" فإذا شهد الاشتقاق بزيادة حرف فاقطع به، وامضه "[6].

وقوّة هذا الدليل تتمثل في استناده على السماع، بخلاف غيره من الأدلة المعتبرة في الزيادة على ما سيأتي. فلو ثبت بالاشتقاق زيادة حرف في كلمة فإنّ الحكم على ذلك الحرف بالأصالة من أجل ظاهر دليل آخر يعدّ مخالفا لأصل من أصول العربية، وهو تقديم غير المسموع على المسموع.

ولذلك جعله ابن جني مقابلاً للقياس، يقول: "وأما عُنصَر فيجوز عندي

---

(١) المقتصد في شرح التكملة (١٢٣٧/٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٣٧٤/٢).

(٣) شرح الشافية له (٣٦٧/٢).

(٤) شرح الشافية الكافية (٢٠٤٥/٤).

(٥) شرح الملوكي في التصريف (٢٠٥).

(٦) المصدر السابق (١١٩).

أن يكون من عصرت الشيء؛ لأن العُنصَر هو أصل الشيء، وإذا عُصر الشيء فكأنه يرجع إلى أصله، أو لأن الإنسان من عصارة أبيه. فهذا من طريق الاشتقاق، والقياس أيضاً يوجب زيادتها [أي النون] بغير اشتقاق"(١).

بل إن ابن عصفور يجعل دليل الاشتقاق السماع نفسه، يقولفي نحو رُمّان ومُرّان: "والصحيح أنه ينبغي أن تُجعل الألف والنون زائدتين بدليل السماع والقياس. أما القياس فإن النون اختصت زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثة ساكنة على ما يبين بعدُ... وأما السماع فقوله عليه السلام للقوم الذين قالوا له: نحن بنو غَيّان، فقال لهم عليه السلام: بل أنتم بنو رشدان، ألا تراه – عليه السلام – كيف تكرّه لهم هذا الاسم؛ لأنه جعله من الغي، ولم يأخذه من الغين، وهي السحاب"(٢).

والناظر في مؤلفات التصريفيين يجد أنّ استدلالهم بالاشتقاق على زيادة الحرف في الكلمة أكثر من أن يحصى، وأنه وفق ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا أمكن إيجاد اشتقاقٍ واحدٍ لكلمةٍ ذهب فيه بعض أحرفها، وكان واضحا بحيث تكون دلالته على المعنى المشترك مقطوعا بها(٣)، فإن التصريفيين متفقون على الاستدلال به على الزيادة، كاستدلالهم به على زيادة الهمزة في نحو: شمأل، وشأمل، وزيادة الميم في نحو: مَلهى، وقُمارِص، وزيادة النون في نحو: قِنعاس، وعَنبَس، وزيادة الألف في نحو: شِملال، وحِملاق، وزيادة الواو في نحو: جَوهر وجَدول، وزيادة الياء في

(١) المنصف (١/١٣٨).

(٢) الممتع في التصريف(١/٢٥٩-٢٦٠). والمرّان: الرماح الصلبة، وقيل: نبات الرماح. ينظر: لسان العرب(مرن) (١٣/٨٦).

(٣) ينظر: شرح الشافية للإسترباذي(٢/٥٨٠).

نحو: صَيرَف وخَيفَق[1].

الحالة الثانية: إذا أمكن إيجاد اشتقاقٍ واحدٍ لكلمةٍ ذهب فيه بعض أحرفها، ولم يكن واضحا وضوحه في الحالة السابقة، فإن من التصريفيين من ينزله منزلة الاشتقاق الواضح، فيستدلّ به على الزيادة؛ نظرا لما يراه من التوسع في الاشتقاق، بحيث لا يردّ ما أمكن اشتقاقه إلا في حال تجلي ضعفه. ومن التصريفيين من لا ينزل ذلك منزلة الاشتقاق الواضح، فلا يستدل به على الزيادة؛ نظرا لما يراه من تحري الدقة في الاشتقاق، والتمسك بأصل عدم الزيادة.

فعلى سبيل المثال استدل ابن جني على زيادة النون في النِّبراس باشتقاقه من البِرس، مع أن البرس القطن، والنبراس المصباح، لكن لما كان فتيل المصباح القطن فقد قرب عنده المعنى بينهما. واستدل على زيادة النون في النِّفرِجَة باشتقاقه من قولهم: رجل أفرج، للذي لا يكتم سرا، مع أن النفرجة الجبان الذي ليس له حزم، لكن بينهما على ما رآه تقارب في المعنى، يقول: "وأما النِّبراس فيجوز أن يكون نفعالا من البِرس، وهو القطن؛ لأن النِّبراس

---

(١) القمارص: الحامض من ألبان الإبل. والقنعاس: الناقة العضيمة الطويلة، وقيل: الجمل. والعنبس: من أسماء الأسد. والشملال: الجمل السريع. والحملاق: ما غطت الجفون من بياض المقلة. والخيفق: السريع. ينظر: لسان العرب على الترتيب: قرص(١٠/١١)، وقعس(٢٤٤/١١)، وعبس(٢٠/٩)، وشمل(٢٠٥/٧)، وحملق (٣٣٧/٣)، وخفق(١٥٨/٤).

المصباح، وفتيله من القطن"[١].ويقول في سياق حديثه عن زيادة النون: "وفي نحو نِفرجَة، يقال: رجل نِفرجَة القلب، إذا كان جبانا غير ذي جلادة ولا حزم، وحدثنا أبو علي عن أبي إسحاق، قال: رجل أَفرَج وفُرُج، وهو الذي لا يكتم سرا، وهو – أيضا – الذي يكشف عن فرجة، فقوله: الذي لا يكتم سرا، هو في معنى نِفرجَة، ومثاله: نِفعِلَة "[٢].

وقد خالفه ابن عصفور في ذينك الاستدلالين، فحكم بأصالة النون في النِّبراس والنِّفرِجَة؛ لضعف اشتقاقهما، بل لم يستنكف من وصف اشتقاق ابن جني بالضعيف، والضعيف جدا. يقول: "وزعم ابن جني أن النون في نِبراس زائدة، ووزنه نِفعال، وجعله مشتقاً من البِرس، وهو القطن؛ لأن الفتيل يتخذ في الغالب من القطن.

وذلك اشتقاق ضعيف جداً. بل لقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن.

وكذلك قولهم: نِفرجَة القلب، وزنه عنده نِفعِلَة؛ لأن النِّفرِجَة: الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم.

واستدل على ذلك بقول العرب: رجل أفرج وفرج إذا كان لا يكتم سرّا، فجعل نفرجة القلب مشتقا منه؛ لأن إفشاء السر من قلة الحزم. وهذا الاشتقاق – أيضاً – ضعيف؛ لأن إفشاء السر ليس بقلة حزم. بل هو بعض صفات القليل الحزم.

---

(١) سر الصناعة (٢/٤٤٥).

(٢) المصدر السابق (٢/٤٤٤).

وأيضاً فإن الأَفرَج والفُرُج لا يراد بهما الجبان كما يُراد بِنفرِجَة القلب، فدل ذلك على ضعف هذا الاشتقاق، فينبغي أن تجعل النون فيها أصلية"(١).

الحالة الثالثة: إذا أمكن إيجاد اشتقاقين لكلمةٍ، أحدهما يثبت زيادة حرف فيها، والآخر يُثبت أصالته.

فإن التصريفيين بصفة عامة يرون أنه لا بدّ من تغليب أحد الاشتقاقين على الآخر، ونادرا مَن لا يرى منهم ذلك، فيساوي بين الاشتقاقين، خاصة إذا كانا واضحين، يقول الإستراباذي: "فإن رجع الاسم إلى اشتقاقٍ من شيء، وإلى اشتقاق من شيء آخر، ويكون كلّ واحدٍ من الاشتقاقين واضحا جاز الأمران، أي: جاز أن يكون مشتقا من هذا الشيء، وجاز أن يكون مشتقا من ذلك الشيء، نحو: أرطى وأولق..."(٢).

فعلى اعتبار المساواة بين الاشتقاقين يكون الاستدلال بأحدهما على الزيادة ليس قاطعا؛ لأنه مماثلٌ الاشتقاق الآخر الدال على الأصالة، نحو ما جاء في نص الإستراباذي السابق، ونحو ما فعله ابن جني في قوله: "فأمّا دُكّان فله اشتقاقان، قالوا: دكنتُ الشيء أدكنه دَكنا: إذا نَضَدت بعضه فوق بعض. ودَكّنته تدكينا، حكى ذلك ابن دريد.

قال: ومنه اشتقاق الدُّكّان، قال: وهو عربي صحيح.

قال: وسمعت أبا عثمان الأشنانداني يقول: قال الأخفش: الدُّكان مشتق من قولهم: أكمة دكّاء، إذا كانت منبسطة، وناقة دكّاء إذا افترش سنامها في

---

(١) الممتع في التصريف (١/٢٦٦-٢٦٧).

(٢) شرح الشافية له(٢/٥٩١).والأرطى: شجر من شجر الرمل، قيل: إنه من قولهم: أديم مأروط. وقيل: إنه من قولهم: أديم مرطي. والأولق: الجنون، واشتقاقه من ولق أو ألق. ينظر: لسان العرب(أرط) (١/١٢٠)، وألق(١/١٨٢).

ظهرها، كما اشتقوا عثمان من العَثم، فالنون على هذا القول في دُكّان زائدة، وهي في القول الأول أصل"(١).

أما على اعتبار تغليب أحد الاشتقاقين فإن الاستدلال على الزيادة بالاشتقاق الغالب يكون قاطعا، متى ذهب فيه بعض أحرف الكلمة؛ لأنه إن لم يذهب فيه بعض أحرف الكلمة فإن الاستدلال به يكون قاطعا على الأصالة.

وتغليب التصريفيين لأحد الاشتقاقين على الآخر يكون – على ما تبيّن لي – بأربعة طرق:

الطريق الأول: أن يكون أحد الاشتقاقين أوضح من الآخر، فيكون التغليب للأوضح، نحو ما ذهب إليه الشاطبي في مِجنّ، يقول: "الظاهر فيه أن الميم زائدة، وأن وزنه مِفعَل؛ لوجهين:

أحدهما: ظهور اشتقاقه من الجُنّة، بخلاف لو اشتق من مَجَنَ، إذا صَلُب فإنه اشتقاق ضعيف.

والثاني: كثرة زيادة الميم أولا إذا أمكن أن يكون بعدها ثلاثة أحرف أصول..."(٢).

الطريق الثاني: وهو الأكثر، أن يؤيّد أحد الاشتقاقين دليل آخر من أدلة الزيادة المعتبرة، فيكون الاشتقاق المؤيَّد هو الغالب، ومن ذلك أنه لما تعارض عند ابن جني اشتقاق عنسل من عنس، ومن العسلان غلّب الاشتقاق الثاني المؤدي إلى أصالة اللام وزيادة النون على الاشتقاق الأول المؤدي إلى زيادة اللام وأصالة النون، لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام، والكثرة دليل

(١) المنصف(١/١٣٥).

(٢) المقاصد الشافية (٨/٤٦٥).

من الأدلة المعتبرة في زيادة الحرف في الكلمة، على ما سيأتي. يقول في سياق حديثه عن زيادة اللام: "وقال محمد بن حبيب: ومنه قالوا للعَنس: عَنسَل. فذهب إلى أن اللام من عَنسَل زائدة، وأن وزن الكلمة فَعْلَل، واللام الأخير زائدة...وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن عنسل عنده فَنعَل، وهي من العَسَلان، وهو عدو الذئب قال[1]:

عَسَلانَ الذئبِ أمسى قاربا   بَرَدَ الليلُ عليه فَنَسَل

والذي ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام، ألا ترى إلى كثرة باب قُنبَر وعُنصَل وقِنفَخر وقِنعاس، وقلّة باب ذلك وأولالك"[2].

الطريق الثالث: كثرة استعمال وتصرف أحد الاشتقاقين، فيكون الأكثر استعمالا وتصرفا هو الغالب، ومن ذلك أن ابن مالك لما وجد أن أرطى قد قيل: إنها اشتقت من قولهم: أديم مأروط، فالهمزة أصلية، والألف زائدة، وقيل: إنها اشتقت من قولهم: أديم مرطيّ فالهمزة زائدة، والألف أصلية منقلبة عن ياء، غلّب الاشتقاق الأول على الثاني؛ لكثرة تصرفه. يقول: "والقول الأول أظهر؛ لأن تصاريفه أكثر، فإنهم قالوا: أَرطَيتُ الأديم: إذا دَبَغتُه بالأرطى، وأَرطَت الإبل: إذا أَكلته، وأَرطَت الأرض: إذا أنبتته، وأَرطَت

(١) البيت للنابغة الجعدي في: ديوانه(٩٠).

(٢) سر الصناعة (٣٢٤/١). تقدم معنى القنعاس ص(١٢) أما القنبر: فهو طائر يشبه الحملرة. والعنصل: البصل البري. القنفخر: الضخم اللحية، وقيل: الفائق في نوعه. ينظر: لسان العرب على الترتيب(قبر)(١٠/١١)، وعصل(٢٤٤/٩)، وقفخر(٢٤٤/١١).

الإبل أرطا: إذا تأذت بأكل الأرطى.

وقيل أيضا: أَرطت الأرض: إذا أنبتت الأرطى"[١].

الطريق الرابع: أن تكون رواية أحد الاشتقاقين أوثق من الأخرى، فيكون الاشتقاق الأوثق رواية هو الغالب، ومن ذلك أن ابن عصفور لما وجد أن أُمّهَة، قد قيل: إنها اشتقت من قولهم: أُمٌّ بينةُ الأُمومة، فالهاء زائدة.

وقيل: إنها اشتقت من قولهم: تَأَمَّهت أُمّا، فالهاء أصلية، غلّب الاشتقاق الأول؛ لأنه مروي عن ثعلب وغيره من اللغويين، بخلاف الاشتقاق الثاني فإنه مروي عن كتاب العين، وكتاب العين – كما نُقِل – قد كَثُر به الاضطراب، يقول عن هاء أُمَّهة بعد أن ذكر اشتقاقيها المذكورين: "والصحيح أنها زائدة؛ لأن الأمومة حكاها أئمة اللغة. وأما تأمّهت فانفرد بها صاحب العين، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين مما لا ينبغي أن يُؤخذ به؛ لكثرة اضطرابه وخلله"[٢].

ثانياً: دليل التصريف

يعتبر الزجاجي – فيما تبيّن لي – أول من عدّ التصريف دليلاً على زيادة الحرف في الكلمة، وذلك بناء على ظاهر قوليه: "ولا يحكم على حروف الزوائد أنها زائدة في كل موضع إلا بدليل من اشتقاق أو تصريف"[٣]: "ولا

---

(١) شرح الشافية الكافية(٤/٢٠٤٩)، وينظر: المنصف(١/١١٨-٣٨).

(٢) الممتع في التصريف(١/٢١٨-٢١٩).

(٣) الجمل في النحو(٤٠٢).

يحكم على الهمزة بالزيادة إذا كانت غير أول إلا بدليلٍ من اشتقاق أو تصريف، نحو قولهم للريح شمأل وشأمل؛ لأن في قولهم: شملت الريح تشمل دليلاً على زيادة الهمزة"(١).

وقلت على ظاهر قوليه؛ لأنه ربما يكون مقصده حين قرن التصريف بالاشتقاق أن الدليلين بمعنى واحد، باعتبار أن كل تصريف في الكلمة يعد اشتقاقا.

وقد تبعه في هذا السيرافي(٢) وابن عصفور إلا أن ابن عصفور انفصل عنهما من جهتين:

الجهة الأولى: أنه فصل بين الدليلين، فجعل الاشتقاق أول أدلة الزيادة، والتصريف ثانيها، يقول: "أما الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي فهي: الاشتقاق، والتصريف...أما الاشتقاق منها...وأما التصريف..."(٣).

والجهة الثانية: أنه فرق بين الدليلين، بالأصالة والفرعية، فجعل الاشتقاق الاستدلال على الزيادة بالأصل، والتصريف الاستدلال عليها بالفرع.

يقول: "فلأي شيء عددت فيما يعرف به الزائد من الأصلي الاشتقاق والتصريف، وهلا اكتفيت بأحدهما عن الآخر. فالجواب أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة برد الفرع إلى أصله سمي ذلك اشتقاقاً، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمي ذلك تصريفاً. فمثال الاستدلال برد الفرع إلى

---

(١) المصدر السابق (٣٩٩).

(٢) شرح كتاب سيبويه (ج٥/ ٢١٣-ب).

(٣) الممتع في التصريف (١/٣٩- ٤٠، ٥٢)، وينظر: المقرب (٢/ ١٤٤-١٤٥).

الأصل استدلالنا على زيادة همزة أحمر مثلاً بأنه مأخوذ من الحمرة، فالحمرة هي الأصل الذي أخذ منه أحمر. فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقاً؛ لأنّ المستدل على زيادة همزته، وهو أحمر مأخوذ من الحمرة، ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلالنا على زيادة ياء أيصر بقولهم في جمعه: إصار، بحذف الياء، وإثبات الهمزة، فإصار فرع عن أيصر؛ لأنه جمعه. فهذا وأمثاله يسمّى تصريفاً؛ لأنّ المستدل على زيادة يائه، وهو أيصر ليس بمشتق من إصار، بل إصار تصريف من تصاريفه الدالة على زيادة يائه"(١).

وقد وافقه في جهتي انفصاله عن الزجاجي والسيرافي ابنُ مالك(٢)، والشاطبي(٣) وبعض المتأخرين كالمرادي(٤) وأبي حيان(٥)؛ في حين خالفه ناظر الجيش، إذ رأى أن دليل التصريف غير مُتحقِّق، وأن التمثيل لذلك بأيصرٍ وإصار لا يتمّ، والسبب في ذلك على ما قال: "أنّ الجوهري يدل كلامه على أن إصارا مرادف لأيصر؛ لأنه قال: الأيصر والإصار: حبل قصير يشدّ به أسفل الخباء إلى وتدٍ، وجمع الإصار: أُصُر، وجمع الأيصر: أياصر. انتهى. وإذا كان كذلك لم تكن الياء في: أيصر زائدة، بل تكون أصلا، ويكون وزنه:

(١) الممتع في التصريف(١/٥٣-٥٤).وسيأتي معنى الأيصر والإيصار في الصفحة التالية.

(٢) ينظر: التسهيل(٢٩٩).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٤٥١-٤٥٣).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد (٣/١٥٢٨).

(٥) ينظر: الارتشاف(١/٢٥).

أفعل"[1].

والذي أراه أن دليل التصريف – بغض النظر عما قاله ناظر الجيش من عدم تحقّقه – تفريع لدليل الاشتقاق، وهذا التفريع ليس بذي قيمة، بل غاية ما فيه توهين دليل الاشتقاق؛ إذ الأصالة والفرعية المذكورة في التفريق بين الدليلين تؤول للاختلاف الصناعي الحاصل بين التصريفيين المتقدمين، والذي لا يُبنى عليه حكم من الأحكام؛ هل المصدر أصل للفعل أم الفعل أصل للمصدر؟، فالقائلون بأن المصدر أصل للفعل يسمون ما استُدِلّ على زيادته بالمصدر اشتقاقا، وما استُدِلّ على زيادته بالفعل تصريفا، والقائلون بأن الفعل أصل للمصدر بخلافهم، يسمون ما استُدِلّ على زيادته بالمصدر تصريفا، وما استُدِلّ على زيادته بالفعل اشتقاقا. وبهذا يتداخل الدليلان، ويقع بينهما اللبس، فتجد من يقول عن دليل التصريف اشتقاقا، ومن يقول عن دليل الاشتقاق تصريفيا، إذ يمكن أن يقول أحدهم في همزة أحمر: إنها زائدة بدليل جمعه على حُمر، فيستدل بالتصريف في الوقت الذي قد يقول فيها آخر: إنها زائدة؛ بدليل الحمرة، فيستدل بالاشتقاق.

وعليه فإنّه من الأولى ألا يذكر دليل التصريف من أدلة الزيادة كما فعل أكثر التصريفيين؛ اكتفاء عنه بدليل الاشتقاق.

ثالثا: دليل الكثرة أو الغلبة

استدلّ التصريفيون كافة على زيادة الحرف في الكلمة بالكثرة أو

(١) تمهيد القواعد(١٠/٥٠٠٢).وينظر قول الجوهري في الصحاح (أصر) (٢/٥٧٩).

الغلبة[١]، ويعنون بها: أن تكثر أو تغلب زيادة حرف في موضع ما بالاشتقاق، فيستدلّ بتلك الكثرة أو الغلبة على زيادة ذلك الحرف في الموضع نفسه من كلمات لا اشتقاق لها، نحو استدلالهم على زيادة همزة "أفكل"– الذي هو الرِّعدة كما سيأتي – بكونه لم يعرف له اشتقاق، وقد وقعت فيه الهمزة أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، وهو موضع كثرت فيه الهمزة زائدة بالاشتقاق كما في: أحمر وأشهب وأفضل، إذ هي مشتقة من الحمرة والشهبة والكرم، فحُمِل ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرِف اشتقاقه، يقول الرضي: "اعلم أنهم إنما حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة في غير المعلوم اشتقاقه؛ لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها، فحُمِل ما جُهِل اشتقاقه على ما عُلِم فيه ذلك؛ إلحاقا للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب" [٢].

ويقول العكبري: "إذا وقعت الهمزة أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها، وأكثر ما يقضى بذلك بالاشتقاق، مثل: أحمر وأفضل، وغيرهما من الصفات؛ لأن ذلك من الحمرة والفضل. فأمّا الأسماء التي في أولها همزة، ولا يعرف لها اشتقاق، فيحكم بزيادة الهمزة فيها حملا على الأكثر، وذلك نحو: أفكل – وهو الرِّعدة، ولا اشتقاق له"[٣].

فعلى هذا الذي ذُكِر يتضحّ أن مقتضيات دليل الكثرة أو الغلبة أربعة أمور:

---

(١) ينظر: الكتاب(٤/٣٢٣)، والمنصف(١/١٠١–١٠٢)، وشرح كتاب سيبويه (ج٥/٢١٣–ب)، والممتع في التصريف(١/٥٤)، والتسهيل(٣٠٠)، والمقاصد الشافية(٨/٤٥٣).

(٢) شرح الشافية للرضي(٢/٣٦٤).

(٣) اللباب (٢/٢٣٠– ٢٣١).

أولها: الاستقراء

لا حكم بزيادة حرف في كلمة بدليل الكثرة أو الغلبة إلا بعد استقراءٍ، وتتبّعٍ لكلام العرب من جهتينِ: هل لتلك الكلمة اشتقاق أم لا اشتقاق لها؟، وهل ثبت في نظائر تلك الكلمة زيادة ذلك الحرف بالاشتقاق أم لم يثبت؟، يقول ابن الضائع تعليقا على الحكم بزيادة الهمزة والميم إذا وقعتا أولا، وبعدهما ثلاثة أحرف أصول: "لأنهم استقرؤوا ما كان من هذا النوع، فوجدوا الهمزة مما عرف اشتقاقه زائدة إلا في ألفاظ شذت، وكذلك في الميم، فلذلك قيل: بزيادتهما"(١).

ويقول ابن الحاجب: "وأمّا يَرمَع فياؤه زائدة؛ لأنه عرف باستقراء كلامهم أنّكل ياء وقعت مع ثلاثة أصول فهي زائدة"(٢).

ثانيهما: النسبة العددية

الكثرة أو الغلبة حكم نسبيّ، لا ضابط عددي لها، لكن متى استرسلت زيادة حرف في موضع ما في كلمات متعددة، واستمرت استمرارية مطردة بحيث تصبح أصالة ذلك الحرف في ذلك الموضع في كلمات معدودة أمكن حينئذ الحكم على زيادة ذلك الحرف بالكثرة أوالغلبة، وعلى أصالته بالقلة والندرة. فالكثرة حينئذ تقتضي القلة، والقلة تقتضي الكثرة، إذ كل موضع كثرت فيه زيادة حرف قلّة فيه أصالته، وكل موضع كثرت فيه أصالة حرف قلّة

---

(١) نقل ذلك عنه الشاطبي في: المقاصد الشافية(٨/٣٩٤– ٣٩٥).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل(٦٧٢/١). ويرمع: حجر لين رقاق أبيض. ينظر: لسان العرب(٣١٦/٥).

فيه زيادته. ولذلك أورد ابن عصفور والشاطبي لفظ القلة في تعريفهما لدليل الكثرة، يقول ابن عصفور: "وأمّا الكثرة فأن يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائدا فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، ويقلّ وجوده أصليا فيه، فينبغي أن يجعل زائدا فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف حملا على الأكثر"(١).

ويقول الشاطبي: "الكثرة، وهو أن يكون الحرف في موضع ما قد كثرت زيادته فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، ويقلّ وجوده أصليا فيه، فيجعل ذلك الحرف في ذلك الموضع زائدا إذا لم يعرف له اشتقاق ولا تصريف حملا على الأكثر"(٢).

وإذا كانت الكثرة أو الغلبة حكما نسبيا فإن الاستدلال بها على زيادة الحرف في الكلمة ليس كالاستدلال بالاشتقاق، إذ الاستدلال بالاشتقاق يكون بالقطع و التعيين؛ لاستناده على السماع كما تقدم(٣).

وعليه فإن مَن تبيّن له بالاشتقاق زيادة حرف في كلمة، فخالف وحكم بأصالته فإن مخالفته مرفوضة، وهذا ما نص عليه ابن مالك في قوله: "وعلى مَن اطلع على الاشتقاق ألا يحكم إلا بمقتضاه، وإن لزم من ذلك مخالفة الأفضل"(٤).

أما الاستدلال بالكثرة أوالغلبة فإنه لا يلزم ما ذُكِر؛ لاستناده على القياس

(١) الممتع في التصريف(١/٥٤).

(٢) المقاصد الشافية (٨/٤٥٣).

(٣) ينظر: ص(١١).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٤٥).

كما سيأتي، ولإمكان أن يكون للكلمة التي بها الحرف المستدل على زيادته بالكثرة اشتقاق يدل على أصالة ذلك الحرف "لكنا لم نطلع عليه"[1]، يقول ابن جني مؤكدا لهذا: " ولعمري إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا، وقسه "[2].

وأيضا لو خالف أحدهم فحكم – حال عدم وجود الاشتقاق – بأصالة حرف في موضع كثرت فيه زيادته وغلبت فهو وإن كان مخطئا –كما قال ابن الحاجب [3]" لارتكاب خلاف الغالب بلا ضرورة "[4] إلا أن غاية أمره –كما قال الرضي– " الشذوذ ومخالفة الأكثر"[5].

ثالثهما: الاشتقاق

الاشتقاق عنصر رئيس في هذا الدليل، بل لولا وجود الاشتقاق لما كان لدليل الكثرة أو الغلبة قيمة أو وجود، إذ لا حكم بزيادة حرف في كلمة بالكثرة أو الغلبة إلا بعد التحقق من أمرين:

الأول: ألا يدل الاشتقاق على زيادة ذلك الحرف في تلك الكلمة؛ لأنه إن دل على ذلك انصرف النظر عن دليل الكثرة أو الغلبة لدليل الاشتقاق؛ لقوة دليل الاشتقاق كما تقدم بيانه. وعلى ذلك جاء قول ابن جني: "بُرهان

---

(١) المقاصد الشافية (٨/٣٩٦).

(٢) سر الصناعة(٢/٥٧١).

(٣) الشافية(٨٣).

(٤) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي(٢/١٥٤).

(٥) شرح الشافية للرضي(٢/٣٥٦).

عندنا فُعلان كقرطاس وقرناس، وليست نونه زائدة، يدل على ذلك برهنت له على كذا، أي أقمت الدليل عليه، وهذا قاطع. ونظيره دِهقان، وهو فِعلال، وليس فِعلان.

ودليله قولهم: قد تَدَهقَن، وليس في الكلام تَفَعلَن... وقد كان القياس في نوني بُرهان ودِهقان أن تكونا زائدتين حملا على الأكثر، ولكن ورد السماع بما أرغب عن القياس، فترك له "[١].

ألا ترى أنّه لما تعارض عنده الحكم بأصالة النون وزيادتها في بُرهان ودِهقان؛ إذ دل الاشتقاق الذي هو السماع –كما عُلِم قبل – على أصالتها، ودلت الكثرة أو الغلبة التي هي القياس –كما سيأتي – على زيادتها تَرَك الحكم لدليل الاشتقاق.

الثاني: أن يتعين الاشتقاق على زيادة ذلك الحرف في الموضع المناظر له من كلمات متعددة.

أما إذا لم يتعين ذلك فإنه يلزم الحكم بأصالة ذلك الحرف في تلك الكلمة التي لا اشتقاق لها، وعلى ذلك حكم بزيادة الهمزة في" إصطبل"، يقول الرضي: "قوله (إصطبل فِعلَلّ)؛ لأن بعده أربعة أصول، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جُهل اشتقاقه"[٢].

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة(١/٢٠-٢١). وينظر: شرح الشافية الكافية(٤/٢٠٥٦).

(٢) شرح الشافية له(٢/٣٧٣). والإصطبل: موقف الدابة. ينظر: لسان العرب (إصطبل)(١/١٥٤).

رابعها: مراعاة النظير

إذا كان الاشتقاق عنصرا رئيسا في دليل الكثرة أو الغلبة فإن مراعاة النظير كذلك، إذ لا حكم بزيادة حرف في كلمة لا اشتقاق لها إلا بعد مراعاة موضعه في كلمات مناظرة، فإن كانت النظائر دالة بصفة غالبة على زيادة ذلك الحرف بالاشتقاق صحّ الحكم أخذا بحمل ما يعلم اشتقاقه على ما لا يعلم اشتقاقه. وإن لم تدل النظائر بصفة غالبة على زيادة ذلك الحرف لم يصح الحكم بزيادته، ومن هنا يكون استناد دليل الكثرة أو الغلبة على القياس أكثر وضوحا؛ لأنّ القياس ما هو إلا "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه"[(١)].

وقد كان السيرافي [(٢)]والصيمري[(٣)]دقيقين حين سمّيا هذا الدليل بـ" القياس على زيادة النظير".

وبالجملة فإنه يلحظ من استدلال التصريفيين بالكثرة أو الغلبة أمران:

الأمر الأول: أن الاستدلال بهذا الدليل لا يتوقف على حرفٍ واحدٍ قد كثرت زيادته وغلبت في كلمة لا اشتقاق لها، وإنما ينسحب على ما كان الغالب حرفين أو ثلاثة، ولكن وفق الحكمين الآتيين:

الحكم الأول: إذا اجتمع في كلمة لا اشتقاق لها ثلاثة أحرف متحققة الأصالة، وحرفان أو ثلاثة مما كثرت زيادته وغلبت بالاشتقاق، تعين الحكم بزيادة ما كثرت زيادته وغلبت، نحو الحكم بزيادة الهمزة والنون في: أَبَنبَم[(٤)]

(١) الإغراب في جدل الإعراب (٤٥).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/٢١٣- ب).

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة (٢/٢٨٨).

(٤) اسم موضع. ينظر: الحلبيات(٣٧٧-٣٧٨)، ولسان العرب(ببم) (١/٣٠٦).

لكثرة زيادة كل واحد منهما بصفة غالبة في محله مع ثلاثة أصول، وكالحكم بزيادة الهمزة والياء والألف في: إهجيرى[١]؛ لكثرة زيادة كل واحد منها أيضا بصفة غالبة في محله مع ثلاثة أحرف أصول، يقول الرضي: "اعلم أن الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق، فإما أن يمكن الحكم بزيادة الجميع، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعدا، أو لا يمكن، فإن أمكن حكم بزيادة الجميع اثنين كانا كحَبَنطى، أو أكثر كقَيقَبان، وهو شجر"[٢].

الحكم الثاني: إذا اجتمع في كلمة لا اشتقاق لها حرفان قد كثرت وغلبت زيادتهما بالاشتقاق مع حرفين أصليين فقط، فلا بُدّ من ترجيح أحد الحرفين الغالبين بالزيادة؛ لئلا تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف أصول، والترجيح يكون وفق التفصيل الآتي:

١) إذا كان الحكم بزيادة أحد الحرفين الغالبين يؤدي إلى بناءٍ خارجٍ عن أبنية العربية أو يؤدي إلى بناء قليل، والحكم بزيادة الآخر لا يؤدي إلى ذينك ترجح زيادة الحرف الذي لا يؤدي إلى بناء خارج عن أبنية العربية أو بناء قليل، وذلك نحو: مَديَن ومَريَم، يقول الإستراباذي فيهما: " فإن الغالب على كل واحد من الميم والياء في محلهما الزيادة، لكن إن جعلنا الميم زائدة كان وزنهما "مفعلا "، وهو غير خارج عن أصولهم، وإن جعلنا الياء زائدة كان وزنهما " فَعيَلا " وهو خارج عن أصولهم، فوجب الحكم

(١) الكلام الذي يولع به الإنسان. ينظر: لسان العرب (هجر) (٣٤/١٥)، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (١٥٩/٢).

(٢) شرح الشافية له(٣٨٦/٢). والحبنطى: القصير البطين. والقيقبان كما ذكر: شجر معروف، منه تعمل السروج. ينظر على الترتيب: لسان العرب(حبط) (٢٤/٣)، و(ققب)(٣٦٨/١١).

بزيادة الميم دون الياء، وأن وزنهما مَفعَل لا فَعيَل"[1].

ومن ذلك أيضا " أَيدَع "[2]بها حرفان غالبان الهمزة والياء، لكن إن فُرض زيادة الهمزة كما قال الإستراباذي: "كان وزنه " أَفعَلا "وهو كثير في أبنيتهم، وإن فرض الياء زائدة كان وزنه "فَيعَلا"، وهو قليل في أبنيتهم، فيجب الحكم بزيادة الهمزة دون الياء، ووزنه أَفعَل، لا فَعيَل"[3].

٢) إذا كان الحكم بزيادة أيّ الحرفين الغالبين يُؤديّ لبناء ليس من أبنية العربية فإن الراجح بالزيادة منهما هو ما كان أكثر زيادة، نحو الحكم بزيادة الواو أو الهمزة في: كَوأَلَل[4]، فإنه إن حكم بزيادة الواو –كما قال الإستراباذي– "فوزنه: فَوعَلَل، وإن حكم بزيادة الهمزة: فعألل، وكل واحد منهما خارج عن أبنيتهم، وزيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة، فحكم بزيادة الواو دون الهمزة"[5].

٣) إذا كان الحكم بزيادة أيّ الحرفين الغالبين يؤدي إلى بناء من أبنية العربية فإن الترجيح بزيادة أحد الحرفين يكون تبعا للبناء الذي هو فيه، بحيث لو كان أحد البناءين أكثر من الآخر فإن الحرف الغالب في البناء الأكثر هو الراجح بالزيادة [6]، ما لم يلزم في ذلك البناء مخالفة القياس، إذ لو لزم فيه ذلك فإن بعض التصريفيين يرجح الحرف الغالب في البناء

(١) شرح الشافية له (٢/٦٤٠).

(٢) صبغ أحمر، وقيل: الزعفران. ينظر: لسان العرب(يدع) (١٥/٤٣٧).

(٣) شرح الشافية له (٢/٦٤٥-٦٤٦).

(٤) القصير، وقيل: مع غلظ وشدة. ينظر: لسان العرب(كأل) (١٢/٧).

(٥) شرح الشافية له (٢/٦٤٥-٦٤٦).

(٦) ينظر: شرح الشافية الكافية (٤/٢٠٤٥- ٢٠٤٦).

الذي لا يؤدي إلى الخروج عن القياس، وإن كان أقل من البناء الآخر، ومن أمثلة ذلك ما جاء في: مَورَق، وحَومَان، إذ يقول الإستراباذي فيهما: "اختلف في مَورَق – اسم رجل، فإن جعلت الميم زائدة، فوزنه مَفعَل " من وَرَق، وهو مستعمل، وإن جُعِل الواو زائدة، فوزنه " فَوعَل"، من مَرَق، وهو أيضا مستعمل... وحينئذ يرجح بأغلب الوزنين عند الأكثر، فيكون وزنه حينئذ" مَفعَلا "؛ لأنه أكثر من فَوعَل في لغة العرب.

ويُرجح بأقيس الوجهين عند بعضهم، فوزنه حينئذ" فَوعَل، لا مَفعَل"؛ لأن قياس ما زيدت الميم في مثله أن تُكسر عينه، نحو: مَوعِل، ومَوجِل، ومَورِد، فلو كانت الميم في مَورَق زائدة كان قياسه مَورِقا، بكسر الراء، فلما قيل: مَورَق – بفتح الراء –كان وزنه "فَوعَلا، لا مَفعَلا"؛ لفقدان مَفعَل في مثل بنائه.

ولم يختلف في حَومان؛ لعدم خلاف القياس على تقدير زيادة كل واحد من الحرفين؛ لأنه إن حكم بزيادة الواو، فوزنه "فَوعال" وإن حكم بزيادة النون فوزنه " فَعلان "وكل واحد منهما موجود في أبنيتهم، فلهذا حكم بأن حومان" فعلان، لا فوعال "لأن فعلان أكثر من فوعال في كلامهم، والحومان واحدها: حومانه، وجمعها: حوامين، وهي أماكن غلاظ"(١).

والأمر الثاني مما يلحظ على استدلال التصريفيين بالكثرة أو الغلبة أنه كثير ليس بالقليل، وأنه على ضربين من المجيء:

الضرب الأول: مجيء بمعية دليل الاشتقاق، وهو الأكثر، وذلك في الكلمات التي ثبت لها اشتقاق، نحو استدلالهم على زيادة الهمزة في: إصليت بالكثرة واشتقاقه من صَلَت، يقول العكبري: "وأما إصليت فإفعيل؛

(١) شرح الشافية له(٢/ ٦٥٥-٦٥٦)، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٢/٣٧٨).

للكثرة، والاشتقاق؛ لأنه من صَلَت، وانصلت، أي: أسرع "[١].

وهذا الضرب من المجيء مع كثرته خارج عن تعريف التصريفيين لدليل الكثرة أو الغلبة؛ لأنهم قيدوا الاستدلال به –كما تقدم – على زيادة الحرف في الكلمات التي لا اشتقاق لها، والاستدلال هنا إنما هو في الكلمات التي ثبت له اشتقاق.

ثم إن هذا الضرب من المجيء قد أسهم في استنتاج التصريفيين لضوابط عامة في مواضع الحروف الزائدة، فقالوا على سبيل المثال: إن الواو تكون زائدة إذا جاءت مع ثلاثة أحرف أصول، ولم تكن أولا ولا مكررة، نحو: جدول، عصفور، بهلول[٢].

وقالوا: إن الميم والهمزة تكون زائدة إذا وقعت أولا مع ثلاثة أحرف أصول، نحو: مَلهى، وإصبع [٣].

الضرب الثاني: مجيء منفرد، لا يشترك فيه دليل الاشتقاق أو غيره من أدلة الزيادة، وهو القليل، بل القليل جدا، نحو ما تقدم من استدلالهم به على زيادة الهمزة في: أفكل، والميم في: مدين ومريم، والواو في: كوألل. وهذا الضرب من المجيء يمثل القيمة المثلى لدليل الكثرة أو الغلبة؛ لأن

---

(١) اللباب(٢/٢٣١)، وينظر: شرح التصريف للثمانيني(٢٢٦-٢٢٧). والإصليت: السيف الصقيل المنجرد الماضي في الضريبة. ينظر: لسان العرب(صلت) (٧/٣٨٣).

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني(٢٢٦-٢٢٧)، والممتع في التصريف (١/٢٩٢)، واللباب(٢/٢٣٠).

(٣) ينظر: الممتع في التصريف(١/٢٣٣، ٢٦٤)، وشرح الشافية الكافية(٤/٢٠٣٩)، واللباب(٢/٢٥٢).

الدليل متى ما انفرد واستقل عن غيره كان معتبرا معتدّا به.

رابعا: دليل اللزوم

عد ابن عصفور – وتبعه بعض المتأخرين كالشاطبي[١]، والمرادي[٢] وأبي حيان[٣]وابن عقيل[٤]– اللزوم من أدلة الزيادة، وقد وضّحَ المراد منه بقوله: "وأمّا اللزوم فأن يكون الحرف في موضعٍ ما، قد لزم الزيادة في كلّ ما عرف له اشتقاق أو تصريف، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف جُعل زائدا، حملا لما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق، وذلك نحو: النون، إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، ولم تكن مُدغمة فيما بعدها، نحو: عَجَنّس، فإنها أبدا زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، نحو: جَحَنفل فإنه من الجَحفَلة، وحَبَنطى؛ لأنك تقول: حَبِط بطنه، ودلنظى– وهو الشديد الدفع – تقول: دلظه بمنكبه إذا دفعه، وكذلك وجدت في كل ما عرف اشتقاقه، فإذا جاءت في مثل: عَبَنقس مما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف حُمل على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه، فجعلت نونه زائدة"[٥].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٤٥٣/٨).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد(١٥٢٨/٣).

(٣) ينظر: الارتشاف(٢٦/١)، والتذييل والتكميل (ج١٣٨/٦–أ).

(٤) ينظر: المساعد(٤/ ٨٤).

(٥) الممتع في التصريف (٥٥/١–٥٦). وينظر: المقرب (٢/ ١٤٦–١٤٧). والعجنّس: الجمل الشديد الضخم. والعبنقس: السيء الخلق، وقيل: الناعم الطويل من الرجال. والجحنفل: الغليظ. والحبنطى: القصير السمين ضخم البطن. والدلنظى: الجمل السريع، وقيل: السمين، وقيل: الغليظ الشديد. ينظر على الترتيب: لسان العرب (عجن) (٣٧/٩)، و(عبقس) (٢٤/٩)، و(جحف) (١٨٨/٢)، وحبط (٢٥/٣)، و(دلظ) (٣٨٩/٤).

ومن كلامه يتبين أن بين دليل اللزوم ودليل الكثرة أو الغلبة السابق شبها كبيرا، من حيث اقتضاؤهما الاستقراء، والتتبع لكلام العرب، واقتضاؤهما الاشتقاق من جهتين مختلفتين، من جهة أن الاستدلال بهما على زيادة الحرف يكون في كلمات لم يثبت لها اشتقاق، ومن جهة أن الاشتقاق قد أثبت زيادة ذلك الحرف في كلمات مناظرة. واقتضاؤهما – أيضا – مراعاة النظير، ومِن ثَمّ القياس، إذ كلاهما حمل ما لا يعلم اشتقاقه على ما علم اشتقاقه.

ونظرا لهذا الشبه الكبير بين الدليلين حصل بين التصريفيين تباين في الاعتداد بدليل اللزوم من عدمه، إذ الأكثرون لم يعتدوا به؛ لأمرين فيما ظهر لي:

– إما لأنهم لم يتوصلوا بالاستقراء للزوم زيادة النون في ذلك الموضع، ولم يسعهم الجزم بذلك، فاستغنوا بدليل الكثرة أو الغلبة عنه، وهو ما يفهم من قول سيبويه: " واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة، وذلك نحو: جَحَنفَل، وشَرَنبَث، وحَبَنطى، وجَلَنظى ودَلَنظى وسَرَندى وقَلَنسُوة؛ لأنّ هذه النون في موضع الزوائد، وذلك نحو: ألف عُذافَر، وواو فَدَوكَس، وياء سَمَيدَع. ألا ترى بنات الخمسة قليلة، وما كان على خمسة أحرف، وفيه النون الساكنة ثالثة يكثر ككثرة عُذافر وسَرَومَط وسَمَيدَع"[1].

---

(١) الكتاب (٣٢٢/٤). الجحنفل من الجحفلة، وقد تقدم في الصفحة السابقة. والشرنبث: القبيح الشديد، وقيل: الأسد عامة. والحبنطى: الممتلئ غضبا أو بطنه. والجلنظى: المستلقي على ظهره، ويرفع رجليه. والدلنظى: تقدم معناه في الصفحة السابقة. والسرندى: الجريء، وقيل: الشديد. والعذافر: الجمل الشديد العظيم. والفدوكس: الشديد. والسميدع: الكريم الجميل الجسيم، وقيل: الشجاع. والسرومط: الطويل من الإبل وغيرها. =

إذ لفظ سيبويه " يكثر " نص على أن دليل الزيادة فيما ذكر إنما هو الكثرة أو الغلبة، لا اللزوم، باعتبار أن مواصفات النون التي حكم على زيادتها بالكثرة أو الغلبة هي نفس مواصفات النون التي حكم على زيادتها ابن عصفور باللزوم في نصه السابق.

ومما يقرب من قول سيبويه هذا، أو يماثله قول ابن الحاجب "والنون كثرت بعد الألف آخرا، وثالثة ساكنة، نحو: شرنبث"(١).

– وإما لأنههم أدركوا شمول دليل الكثرة أو الغلبة على دليل اللزوم، فاستغنوا عن هذا الأخير بالأول، على النحو الذي صرح به ناظر الجيش في قوله: "وأما كونه [أي الزائد] مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع وجود الاشتقاق والتمثيل له بغَضَنفَر، وكذا كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع وجود الاشتقاق، والتمثيل له بأَفكَل فهذان القسمان يشملهما دليل غلبة الزيادة في الحروف، وهو ظاهر " (٢).

وإذا كان الأكثرون لم يعتدوا بهذا الدليل فإن ابن عصفور، وبعض التصريفيين المتأخرين – كما تقدم –قد اعتدوا به؛ نظرا لما توصلوا إليه من لزوم زيادة النون في كل ما عرف اشتقاقه من ذلك الموضع دون وجود معارض.

= ينظر: لسان العرب(شربث)(٦٩/٧)، و(جلظ)(٣٢٩/٢)، و(سرد)(٢٣٤/٦)، و(عذف)(١١٠/٩)، و(فدكس) (٢٠٣/١٠)، و(سمدع) (٣٥٧/٦)، و(سرمط)(٢٤٩/٦).

(١) الشافية (٨٣).

(٢) تمهيد القواعد(٥٠٠٢/١٠). والغضنفر: الجافي الغليظ. ينظر: لسان العرب (غضفر)(٨٤/١٠).

وقد ساعدهم أن ذلك الموضع التي جاءت فيه النون " تكثر فيه الزوائد من الواوات والياءات والألفات كألف التكسير، وياء التحقير، والياء في سَمَيدع، والواو في فدوكس"(١).

وعلى هذا فإن هؤلاء التصريفيين يفرقون بين دليل الكثرة أو الغلبة ودليل اللزوم، إذ يرون دليل الكثرة أو الغلبة يقتضي قلّة ومعارضا، أي: إنه إذا ثبتت زيادة حرف في موضعٍ ما كثيرا أو غالبا فإن أصالة ذلك الحرف في الموضع نفسه قد ثبتت قليلا، ويمكن على ضوء هذا أن يقال عن دليل الكثرة أو الغلبة بعبارة أدق: هو حمل زيادة حرف في كلمة لم يثبت لها اشتقاق على نظيره في كلمات كثيرة ثبت لها اشتقاق.

أمّا دليل اللزوم فإنهم يرونه خلاف ذلك، فهو لا يقتضي قلّة، ولا معارضا، أي: إنه إذا ثبتت زيادة حرف في موضعٍ ما على اللزوم فإن أصالة ذلك الحرف في الموضع نفسه تكون ممتنعة، ويمكن على ضوء هذا أن يقال عن دليل اللزوم بعبارة أدق: هو حمل زيادة حرف في كلمة لم يثبت لها اشتقاق على نظيره في كل الكلمات التي ثبت لها اشتقاق.

وقد صرح الشاطبي بهذا التفريق، حيث قال: "والفرق بين دليل الكثرة أو الغلبة ودليل اللزوم أن اللزوم من حقيقته أنه لم يأتِ له معارض في اطراد الزيادة، بخلاف الكثرة أو الغلبة، فإنه قد أتى فيه المعارض كأرطى في باب الهمزة؛ لكنه قليل، فلم يحمل عليه غيره"(٢).

---

(١) اللباب (٢٦٢/٢).

(٢) المقاصد الشافية (٤٥٤/٨).

وإذا كان التفريق بين الدليلين بهذه الصورة فإن دليل اللزوم أقوى في الحكم بالزيادة عند هؤلاء من دليل الكثرة أو الغلبة، وهو ما نص عليه ابن عصفور في قوله – حين رد على ابن جني[(١)] في إجازته أصالة النون إذا جاءت في الموضع المذكور قبلُ–: "وهذا الذي ذهب إليه – عندي – فاسد. بل ينبغي أن يقضى عليها بالزيادة؛ لأنّ زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة فيما عرف له اشتقاق، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون باب"صَمَحمَح" أوسع من باب "عَقَنقَل"؛ لأنّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة"[(٢)].

وعلى أيٍّ فإن ما رآه ابن عصفور، ومَن وافقه من الاعتداد بدليل اللزوم أدقّ في الوصف، وأقوى في الحجّة مما رآه الأكثرون، حتى وإن لم يأت منه إلا المثال المذكور. ألا ترى أن التصريفيين جميعا أجروا القياس في كلّ ما جاء في النسب إلى فَعُولَة على فَعَليّ، ولم يمنعهم أنه لم يرد من ذلك إلا شَنَئيّ في شَنوءَة.

وما أثمن ما قاله الشاطبي "وإلا فلو كان ثَمّ سماع ينقض القاعدة [أي زيادة النون في الموضع المذكور]، وإن قليلا لكانت دلالتها من باب دلالة الكثرة " [(٣)].

---

(١) ابن جني في رأيه هذا أخذ بما أخذ به أكثر التصريفيين من عدم الاعتداد بدليل اللزوم؛ لأنه جعل زيادة النون في نحو: خَزَنزَن وفَدَندَن كثيرة لا لازمة. يتضح هذا من قوله " وإنما اعتدلا [أي زيادة النون وأصالتها]؛ لأن بإزاء كثرة باب صمحمح ودمكمك وزيادته على باب "عقنقل و عصنصر" أن النون ثالثة ساكنة، والكلمة خمسة أحرف، فقام أحد السببين بإزاء الآخر ". المنصف(١/١٣٧).

(٢) الممتع في التصريف(١/٢٦٤– ٢٦٥). والصمحمح: الرجل الشيد القوي. والعقنقل: الكثيب الكثير من الرمل. ينظر: لسان العرب (صمح) (٧/٤٠٣)، و(عقل)(٩/٣٣٠).

(٣) شرح المقاصد الشافية(٨: ٤٣١).

وختاما أنبّه على أن ابن مالك اعتد بدليل اللزوم في كتابه التسهيل، إذ جعله الدليل الخامس من جملة أدلة الزيادة، يقول: "وجملة ما يتميز به الزائد تسعة أشياء: دلالته على معنى، وسقوطه لغير علة من أصلٍ أو فرعٍ أو نظيرٍ، وكونه مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته..."[1].

في حين لم يعتد به في الشافية الكافية، إذ جعل زيادة النون في الموضع المذكور آنفا كثيرة لا لازمة، يقول:

وثالثا مُسكَّنا يُزاد في لفظٍ خُماسيٍّ كثيرا فاعرفِ[2]

خامسا: دليل الخروج عن النظير:

هذا الدليل من الأدلة المعتبرة في الحكم على زيادة الحرف في الكلمة عند التصريفيين بلا الاستثناء، وقد عبّروا عنه بمسمّيات متعددة، فقالوا: "الخروج عن النظير"[3]، و"الخروج عن الأمثلة "[4]، و"الخروج عن الأصول"[5]، و" عدم النظير"[6]، و" لزوم عدم النظير" [7]، و" المثال"[8].

وكل هذه التعبيرات تصبّ في وادٍ واحد، هو: أن يستدل على زيادة

(١) ص(٣٠٠).

(٢) شرح الشافية الكافية (٤/٢٠٤١).

(٣) ينظر: الممتع في التصريف(١/٥٨)، والمقاصد الشافية(٨/٤٥٦).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي(٥/ ٢١٣- ب)، والمقتصد في شرح التكملة(٢/١٢٦٢).

(٥) ينظر: المصدر السابق (٨٣)، وشرح الشافية الكافية(٤/٢٠٦١).

(٦) ينظر: شرح التصريف للثمانيني(٢٢٦)، وشرح التعريف بضروري التصريف(٥٣).

(٧) ينظر: التسهيل (٣٠٠)، وتوضيح المقاصد (٣/١٥٢٨).

(٨) ينظر: شرح الملوكي في التصريف(١٢٠).

حرف في موضعٍ من كلمةٍ لا اشتقاق لها بأنّه لو قُدِّر أصالته في ذلك لخرجت الكلمة عن أبنية العربية وأمثلتها وأصولها. لكن الفارق بين هذه التعبيرات هو اختلاف التصريفيين في الإطار العام لهذا الدليل، أو المساحة التي يشملها.

ففريق منهم ضيّق الاستدلال به، حيث أضاف في تعريفه له قيد وجود نظير لتلك الزيادة (١).

ومما جاء من أقوالهم في ذلك قول الشاطبي: "هو أن يكون الحرف إن قُدِّر زائدا كان له نظير، وإن قُدّر أصليا خرج عن النظير، أو يكون الأمر فيه بالعكس: إن قُدر أصليا كان له نظير، وإن قُدّر زائدا لم يكن له نظير، فالحكم له هنا بما لا يخرج به عن النظير، فالأول كغِزوِيت، فإن حملنا التاء على الأصالة كان وزن الكلمة فِعويل، وليس بموجودٍ في الكلام، وإن جعلناها على الزيادة كان وزنها فِعلِيت، وله نظير، وهو عِفرِيت، فحكمنا بزيادة التاء؛ لأجل هذا.

والثاني كالنون في دَهقَن إذا جعلناه مشتقا من الدهقنة، والنون أصلية، ووزنه فعلَل، وهو بناء موجود، وإن جعلناه مشتقا من الدهق كانت النون زائدة، ووزنه فَعلَن، وهو بناء غير موجودٍ، فوجب العدول عن الخروج عن النظير إلى الدخول في بابه"(٢).

وفريق منهم وسّع الاستدلال به، فمن جهةٍ لم يلتفت لتقييد الفريق السابق، ومن جهةٍ أخرى أطلق الاستدلال به على زيادة الحرف في موضع ما

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف(١/٥٨)، والمقاصد الشافية(٨/٤٥٦)، وتوضيح المقاصد(٢/١٥٢٨)، والارتشاف(١/٢٨).

(٢) المقاصد الشافية (٨/٤٥٦-٤٥٧). والغزويت بالعين والغين: القصير. ينظر: لسان العرب (عزا) (٩/١٩٧).

من كلمة لااشتقاق لها حتى وإن ثبت لتلك الكلمة لغة أخرى، لا تخرج بتقدير أصالة ذلك الحرف عن أبنية العربية وأمثلتها وأصولها؛ لكي يُوحِّد حكم الزيادة في اللغتين معا، فلا يقال: إنه زائد في اللغة الأولى، وأصلي في اللغة الأخرى[1].

ومما جاء من أقوال هذا الفريق قول الثمانيني: "وأما ما يُعلم كونه زائدا بعدم النظير فقولهم: نَرجِس؛ لأنّه لا يخلو أن يكون نَفعِلا، أو فَعلِلا، وليس في الأصول مثال جَعفِر، وإذا فقد نظيره قطع على أنّه نَفعِل، فعلم بهذا زيادة النون.

وأما من قال: نِرجِس، فالنون – أيضا –زائدة عنده، وإن كان على وزن زِبرِج وخِمخِم؛ لأنّ المثالين لمسمّى واحد، ومُحال أن يكون الحرف في أحد المثالين زائدا، وفي الآخر أصليا، وهما لمسمّى واحد"[2].

وفريق منهم توسط، فلم يأخذ بتقييد الفريق الأول، ولا بإطلاق الفريق الثاني[3]، مكتفيا بما ذكر في الاستدلال بهذا الدليل، وذلك كقول ابن يعيش: " وأما الاستدلال بالمثال فأن تَرد الكلمة، وفيها حرف من حروف الزيادة، وقد أُبهِم أمره؛ لعدم الاشتقاق، وذلك الحرف يمكن أن يكون أصلا، ويكون زائدا، إلا أنّك إن جعلته أصلا لم يكن له نظير في الأصول، فيحكم عليه بالزيادة. وإن كان له نظير في الأصول لم يحكم بزيادته؛ لأن الأصل عدم الزيادة، وذلك نحو: عَنتَر، النون والتاء أصلان؛ لأنّه بوزن جَعفَر، إذ النون

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي(٦/٢١٣– ب)، والشافية لابن الحاجب(٨٣)، وشرحها للرضي(٢/٣٥٩–٣٦١)، وللإستراباذي (٢/٦٠٨–٦١١).

(٢) شرح التصريف له(٢٢٨– ٢٢٩). والنرجس: نوع من الطيب معرّب. ينظر: لسان العرب(رجس) (٥/١٤٧).

(٣) ينظر: المنصف(١/١٣٥–١٣٦)، واللباب (٢٢٤).

والتاء بإزاء العين والفاء من جَعفَر"[١].

وتظهر ثمرة هذا الخلاف بين الفرق الثلاثة في حالتين يتداخل فيهما هذا الدليل مع دليلين آخرين – هما: النظير، والدخول في أوسع البابين عند الخروج عن النظير.

الحالة الأولى: أنه لو كان تقدير زيادة الحرف في الكلمة كتقدير أصالته في الخروج عن أبنية العربية وأمثلتها وأصولها، كالنون في كَنَهبُل[٢]– بضم الباء – إذ بتقدير زيادة النون يكون البناء فَنَعلُل، وهو بناء خارج عن أبنية العربية، وبتقدير أصالته يكون البناء فَعَلُّل، وهو بناء –أيضا – خارج عن أبنية العربية – فإن الفريقين الثاني والثالث يرون ذلك داخلا في دليل الخروج عن النظير؛ لأنه إذا عُدِم عندهم النظير على تقدير الأصالة حكموا بالزيادة، ولم ينظروا إلى شيء آخر.

أما الفريق الأول فإنه لا يرى ذلك داخلا في دليل الخروج عن النظير، لأنه سبق وأن قيد ذلك بوجود نظير على الزيادة، وهو ما لم يتحقق في هذه الحالة. وإنما يراه داخلا في دليل الدخول في أوسع البابين، على اعتبار أن الزيادة تقدم على الأصالة إذا تساويا في الخروج بالكلمة عن أبنية العربية؛ لأنها الأوسع.

الحالة الثانية: أنه لو ثبت في الكلمة التي إن قُدِّر أصالة حرف بها خرجت عن أبنية العربية وأصولها لغة أخرى لا تخرج فيها الكلمة بتقدير أصالة ذلك الحرف عن أبنية العربية وأصولها، نحو ما مثل به الثمانيني في قوله السابق بنرجس – بفتح النون وكسرها وكسر الجيم– فإن الفريق الثاني يرى ذلك داخلا

---

(١) شرح الملوكي في التصريف(١٢٠). والعنتر: الشجاع. ينظر: لسان العرب(عتر)(٩/٤١٧).

(٢) شجر عظام. ينظر: لسان العرب (كهبل) (١٢/١٧٥).

في دليل الخروج عن النظير؛ لأنه سبق وأن أطلق في هذا الدليل القول ليشمل هذه الحالة.

أما الفريقان الثاني والثالث فلا يرون ذلك داخلا في دليل الخروج عن النظير، وإنما يرونه داخلا في دليل آخر، هو النظير، على اعتبار أنهم يحملون اللغة الثانية على اللغة الأولى في حكم الزيادة.

وعلى أيٍّ فإن هذا الدليل يقتضي أمرين:

الأول: المعرفة التامة لأبنية العربية، إذ لو حكم أحد التصريفيين على زيادة حرف أو أصالته في كلمة دون إحاطة منه بأبنية العربية لربما أدى ذلك لاستحداث بناء لم تتكلم به العرب، مع أنه قادر على أن يحكم بخلاف ذلك، فلا يخرج عمّا بنته العرب.

ومن أجل هذا قدم التصريفيون في مؤلفاتهم معرفة أبنية العربية على معرفة أماكن الزيادة ومواطنها، يقول ابن عصفور بعد ذكر أدلة الزيادة: "فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي، ولما كان النظير والخروج عنه، لا يُعلمان إلا بعد معرفة أبنية الأسماء والأفعال وضعتُ من أجل ذلك بابين، حصرت في أحدهما أبنية الأسماء، وفي الآخر أبنية الأفعال"(1).

الثاني: ألا يكون للكلمة المستدل على زيادة حرف بها بهذا الدليلِ اشتقاقٌ، أو كان لها اشتقاقان متعارضان، أحدهما يثبت زيادة حرف فيها، والآخر يثبت أصالة ذلك الحرف، وليس أحد الاشتقاقين بأوضح من الآخر. إذ لو كان للكلمة اشتقاق ثبت به زيادة أحد أحرفها فإن النظر فيما سيؤول إليه الحكم في ذلك بالخروج عن أبنية العربية ليس بذي قيمة؛ لما تقدم في دليل

(1) الممتع في التصريف(1/59).

الاشتقاق من أنه يحكم به على زيادة الحرف، ولو أدى ذلك لخروج الكلمة عن أبنية العربية.

أما لو كان للكلمة اشتقاقان متعارضان، وأحدهما أوضح من الآخر فإن النظر فيما سيؤول إليه حكم أحدهما بالخروج عن أبنية العربية يكون مقويّا للاشتقاق الأوضح، ومضعفا للاشتقاق غير الأوضح.

وبهذا المقتضى تتجلّى قياسية هذا الدليل وقيمته، فقياسيته تكون أكثر تجلية عند أصحاب الفريق الثالث الذي اكتفى بخروج حكم الأصالة عن أبنية العربية، ولم يأخذ بتقييد الفريق الأول ولا بإطلاق الفريق الثاني. وقد نص سيبويه على قياسية هذا الدليل بقوله بعد أن ذكر أن قطوطى فعوعل: " وكذلك شَجَوجى، وإن لم يُشتق منه؛ لأنه ليس في الكلام فَعَولى، وفيه فَعَوعل، فتحمله على القياس، فهذا ثبت"(١).

أما قيمته فتكون أكثر تجلية بتوصّل التصريفيين عن طريقه لمعرفة الزائد من الأصلي في كلمات متعددة لم يعلم اشتقاقها، أو كان اشتقاقها مُبهما، نحو: تَرقُوة، وتَقتَد، وكَنَهبُل، ومُغرُود–(٢).

يقول العكبري عن تَرقُوة: " الواو في تَرقُوة زائدة لأمرين:

أحدهما أنها مع ثلاثة أحرف أصول.

والثاني: أنها لو كانت أصلا لكانت على فَعلُل، ولا نظير له"(٣).

(١) الكتاب(٤/٣١١). والشجوجى: الطويل. ينظر: لسان العرب (شجا) (٧/٤١).

(٢) تقدم معنى الكنهبل ص(٣٩) أما الترقوة فهي: العظمة المشرفة على ثغرة النحر. وتقتد: اسم ماء. ومغرود: ضرب من الكمأة. ينظر: ينظر: لسان العرب: (ترق) (٢/٣١)، و(قتد) (١١/٣٠)، و(غرد) (١٠/٤١).

(٣) اللباب (٢/٢٥٠).

ويقول ابن مالك في تَقْتَد: "تَقْتَد –اسم موضع–، ووزنه (تَفعَل) بزيادة التاء؛ لأن الحكم بأصالتها يوجب كونه (فَعلَلا)، وهو وزن لا نظير له بخلاف (تَفعَل)"[١].

ويقول الجرجاني في كَنَهبُل: "وأما كَنَهبُل، وقَرنفُل فيعلم زيادة نونهما من وجه واحد، وهو أنه ليس في الكلام مثل: سَفرجُل، بضم الجيم، فالوزن فنَعلُل في كنَهبُل، وفَعَنلُل في قَرَنفُل"[٢].

ويقول ابن عصفور في مُغرُود: " وأما مُغرُود، فيدلّ على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم مُفعُول، وفيه فُعلُول "[٣].

ونظرا لعلو قيمة هذا الدليل كان أكثر من عدد أدلة الزيادة من التصريفيين[٤]يجعل دليل الخروج عن النظير الدليل الثاني بعد الاشتقاق – أي قبل دليل اللزوم ودليل الكثرة أو الغلبة–؛ لأنّه يقوم مقامه ويتنزل منزلته.

ولعل مما يوضح هذا قول السيرافي: "متى رأينا الزائد في اسمٍ ليس في كلام العرب له نظير فيما ليس فيه زائد كان خروجه عن الأمثلة دلالة على زيادته، وأعفانا عن طلب الدلالة على زيادته، وقام ذلك مقام الاشتقاق، نحو يَربُوع، قد علمنا أن الياء فيه زائدة، ووزنه" يَفعُول"؛ لأنا لو جعلناها أصلية كان

---

(١) شرح الشافية الكافية (٤/٢٠٥٨).

(٢) المقتصد في شرح التكملة(٢/١٢٦٣).

(٣) الممتع في التصريف(١/٢٤٨).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه(٥/٢١٣– ب)، والشافية (٨١)، وشرح التصريف للثمانيني(٢٢٦)، وشرح التعريف بضروري التصريف(٥٣).

وزنه فعلول، وليس في الكلام العرب فَعلُول"[١].

وقول ابن جني: "واعلم أن للتاء ميزانا وقانونا يُعرف به من طريق القياس كونها أصلا أو زائدة، فإذا عدمت الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون فإن حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذي هما فيه، أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقضِ بأنهما أصلان، وإن لم يكن المثال الذي هما فيه بهما أو بإحداهما على زنة الأصول فاقضِ بأنهما زائدتان"[٢].

سادسا: دليل النظير

عد كثير منالتصريفيين[٣] النظير من أدلة زيادة الحرف في الكلمة، ويريدون به كما قال الشاطبي: " أن يكون في لفظٍ ما حرف لا يمكن حمله إلا على الزيادة، بدليلٍ دلّ عليه، ثُمّ يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يُحمل على الأصالة، وعلى الزيادة، فيقضى عليه بالزيادة؛ لثبوت زيادته ألبتة في اللغة الأخرى النظيرة لهذه، نحو: تَتفُل، فإن فيه لغتين: فتح التاء الأولى وضمها، فمن فتح التاء لم يمكن أن تكون التاء عنده إلا زائدة؛ لأنها لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فَعلُلا، وليس في الكلام مثل جَعفُر، وفيه على الجملة تَفعُل.

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٥/٢١٣- ب). واليربوع: دويبة فوق الجَرَذ. ينظر: لسان العرب (ربع)(٥/١٢٢).

(٢) سر الصناعة (١/١٦٧).

(٣) ينظر: الممتع في التصريف(١/٥٧)، والمقاصد الشافية(٨/٤٥٦)، وتوضيح المقاصد(٢/١٥٢٨)، والارتشاف(١/٢٦).

وأمّا مَن ضمّ التاء فيمكن في لغته أصالة التاء؛ لأنّ وزنه حينئذ فُعلُل، وهو موجود كفُلفُل وبُرثُن إلا أنه لا يقضى عليها بذلك؛ لثبوت زيادتها في لغة مَن فتحها، وإن لم يوجد في الكلام مثل تُفعُل "[1].

وإذا كان هذا هو المراد بدليل النظير فإن من التصريفيين مَن لا يعتدّ به، بناءً على ما تقدم في الدليل السابق[2] من أن فريقا من التصريفيين يتوسعون في الاستدلال بالخروج عن النظير ليشمل الحالة هذه، أي إنهم يعتبرون الاستدلال في نحو المثال الذي أورده الشاطبي في قوله هذا، وفي نحو: كَنَهبُل وخُنفُساء، وجُندُب، وتَنضُب، وخَنثَعبَة، وتُرتُب[3]، إنما هو بالخروج عن النظير لا بالنظير.

وهذا هو الراجح عندي؛ لأن الاستدلال على زيادة الحرف فيما ذكر هنا، وإن كان في الحقيقة ليس بالخروج عن النظير إلا أنه راجع في النهاية إليه، إذ هو استدلال غير مباشر بالخروج عن النظير.

وكلما أمكن ضم الدليل المتفرع إلى الدليل الأصلي قويت أدلة الزيادة، وتوازنت في القوة، وكلما أمكن الفصل بينهما تفرعت أدلة الزيادة، ومن ثم ضعفت واختل توازن القوة فيها.

سابعا: دليل لزوم حرف الزيادة البناء

---

(١) المقاصد الشافية (٨/٤٥٦). والتتفل: الثعلب. ينظر: لسان العرب (تفل) (٢/٣٩).

(٢) ينظر: ص(١٢).

(٣) الجندب: الذكر من الجراد، وقيل: صوت أصغر من الصدى. وتنضب: شجر ضخام، له شوك قصار. خنثعبة: الناقة الغزيرة اللبن. والترتب: الأمر الثابت. ينظر: لسان العرب(جدب)(٢/١٩٦)،و(نضب)(١٤/١٧٢)، و(خثعب) (٤/٢٨) و(رتب)(٥/١٢٨).

عدّ أكثر التصريفيين[١] دليل لزوم حرف الزيادة البناء من أدلة زيادة الحرف في الكلمة، وقد عبّر عنه ابن مالك – ووافقه فيه بعض المتأخرين[٢]– بـ" اختصاصه [أي الزائد] ببنية لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة " [٣]. وعلى كلا التعبيرين فإن المراد به – كما قال الشاطبي – هو: "أن يأتي بناء على هيئةٍ ما، فيلزمه في كلّ ما جاءت من الكلم على وزنه حرف من حروف الزيادة في موضعٍ ما بحيث لا تنفك كلمة على ذلك الوزن من ذلك الحرف بعينه، فإنّه يقضى عليه بالزيادة؛ إذ لو كان أصليا لوقع في موضعه حرف من الحروف غير المحتملة للزيادة أو المحتمل لها" [٤].

ويمثلون عليه بلزوم النون ثانية في بناء "فِنعَلو"، كحِنطَأ وسِندَأوا، وقِندَأوا[٥] ونحوها، وفي بناء " فُنعَل"، كجُندَب وعُنصَل وعُنظَب[٦] ونحوها. يقول سيبويه: " والنون من جُندَب وعُنصَل وعُنظَب زائدة؛ لأنّها لا يجيء على مثال فُعلَل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له "[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب(٣٢٠/٤، ٣٢٢)، والمنصف (١٦٥/١)، وشرح الشافية للإستراباذي (١٦١٥/٢)، وشرح الملوكي في التصريف (١٨٤)، والارتشاف (٢٦/١).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد، والارتشاف(٢٦/١).

(٣) التسهيل (٣٠٠).

(٤) المقاصد الشافية (٤٥٤/٨).

(٥) حنطأو وحنظأو: القصير. وسندأو: خفيف، وقيل: الجريء المقدم. وقندأو: القصير. ينظر: لسان العرب (حظأ) (٢٢٨/٣)، و(سندأ) (٣٨٩/٦)، و(قدأ) (٤٩/١١).

(٦)تقدم معنى جندب ص(٤٥)، وعنصل ص (١٦)، أما العنظب فالجراد الضخم. ينظر: لسان العرب (عظب) (٢٧٦/٩).

(٧) الكتاب (٣٢٠/٤).

ويقول ابن عصفور: "وأما لزوم حرف الزيادة البناء فنحو: حِنطَأو وكِنثَأو وسِندَأو، وزنها"فِنعَلو"، والنون زائدة إذ لو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة، نحو: سِردَأو مثلا. فعدم مثل ذلك من كلامهم، ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة دليل على أن ذلك الحرف زائد "(١).

ويتضح من كلامهم أن هذا الدليل هو عينه الدليل السابق " اللزوم " إلا في تخصيص الزيادة وعمومها، ففي هذا الدليل الزيادة لازمة في بناء مُعين، وفي الدليل السابق الزيادة لازمة في أبنية متعددة.

ويؤكد هذا لفظ الاختصاص الوارد في تعبير ابن مالك السابق، ومَن وافقه، كما يؤكده أيضا استدلال بعض التصريفيين بالكثرة أو الغلبة على زيادة النون في الأمثلة المذكورة في نصي سيبويه وابن عصفور السابقين، كقول الجرجاني "ونون كِنثَأو وسِندَأو وقِندَأو مزيدة؛ لأن مجيئها في هذا النحو قد كثر، فالوزن "فنعلو" (٢).

وقول العكبري: "والنون في كِنثَأو وسِندَأو وقِندَأو زائدة أيضا. والأصول: الكاف والثاء والهمزة، والسين والدال والهمزة، والقاف والدال والهمزة، والدليل على ذلك كثرة ما جاء من النون في نظائره زائدة "(٣).

وإنما فعل هؤلاء التصريفيون ذلك – أي في استدلالهم بالكثرة أو الغلبة –؛ لأنهم – فيما يبدو – لم يتوصلوا للجزم بلزوم الزيادة في هذا البناء،

(١) الممتع في التصريف(٥٦/١). والكنثأو: العظيم اللحية. ينظر: لسان العرب:(كثأ)(٣٣/١٢).

(٢) المقتصد في شرح التكملة(١٢٦٣/٢).

(٣) اللباب (٢٦٥/٢).

أو أنهم أدركوا شمول دليل الكثرة أو الغلبة له، فاستغنوا به عن لزوم البناء على نحو ما فعلوه في دليل اللزوم.

وقد رأى ناظر الجيش أن هذا الدليل راجع لدليل الخروج عن النظير، لاشتماله عليه، يقول: "وأما اختصاصه ببنية لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة، والتمثيل له بنحو: حِنطَأو فيشمله دليل عدم النظير"(١).

وأحسب أن ما رآه صحيح، إذ كل ما مُثِّل على الاستدلال بهذا الدليل يصح فيه الاستدلال بالخروج عن النظير.

فالنون في نحو: عُنصَل لو كانت أصلية لكان الوزن فُعلَل، وهو بناء خارج عن أبنية العربية عند سيبويه، يقول السيرافي: "ومما يتبين فيه زيادتها ثانية بغير الاشتقاق النون في جُندب وعُنصل، وما كان على مثالهما، النون فيهن زائدة؛ لأنا لو جعلناها أصلية لكانت على فُعلل، وليس في الكلام عند سيبويه فُعلَل... "(٢).

والنون في نحو: سِندأو لو كانت أصلية؛ لاحتمل أن تكون الهمزة والواو أصليتين، أو إحداهما زائدة، والأخرى أصلية؛ لئلا تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف، وكل الاحتمالات تؤدي للخروج عن النظير، يقول العكبري مقررا ذلك: " ويحقق ذلك عندي أنا لو جعلنا النون أصلا لكانت الهمزة إما أصلا، فيكون الوزن فِعلَلو، ولا نظير له، وإما أن تكون زائدة، وهو بعيد؛ لأن زيادة النون أسهل من زيادة الهمزة حشوا، ولا يصح أن يجعل الجميع أصلا لعدم

---

(١) تمهيد القواعد(١٠/٥٠٠٢).

(٢) شرح كتاب سيبويه(ج٦/٨٤).

النظير"[١].

لكن الأولى مما رآه ناظر الجيش رجوع هذا الدليل لدليل اللزوم؛ لاشتراكه معه في لزوم الزيادة حرف ما، ولا مندوحة من فصل ملازمة حرف الزيادة في بناء معين عن ملازمته في أبنية مختلفة.

ثمّ إنه لو بقي هذا الدليل منفصلا عن دليل اللزوم لدخله الضعف، وقصر عن موازنة غيره من أدلة الزيادة في القوة؛ لأن قوة أدلة الزيادة تكمن في انفرادكل واحد منها بالحكم على زيادة حرف في كلمة دون أن يشاركه في ذلك دليل آخر. وهو مالم يتأتّ في هذا الدليل، إذ كل ما مثل على الاستدلال به قد شاركه فيه غيره. يتجلى ذلك من قول السيرافي وابن يعيش الآتيين، يقول السيرافي عن النون: "ومما يتبين فيه زيادتها ثانية بغير الاشتقاق النون في جُندب وعُنصل، وما كان على مثالهما، النون فيهن زائدة؛ لأنا لو جعلناها أصلية لكانت على فُعلل، وليس في الكلام عند سيبويه فُعلل.

ومن جهة أخرى، وهي أن النون قد لزمت هذا البناء دون غيرها من حروف المعجم...، ومن جهة أخرى أنه قد تبين في بعضها الاشتقاق أنه زائدة، فحمل على ما لم يُتبين بالاشتقاق على ما تبين. والذي قد تبين زيادة النون بالاشتقاق من هذا قولهم: قُنبر، وقُبر فتسقط النون في قُبر..."[٢].

ويقول ابن يعيش: "فأما قولهم: قِندَأو وسِندَأوو كِنثَأو، فالنون والواو فيهن زائدتان، أما زيادة الواو فلأنها لا تكون أصلا في بنات الأربعة فصاعدا. ولما قضي بزيادة الواو قضي بزيادة النون؛ لأنها لزمت هذا الموضع من هذا

(١) اللباب (٢/٢٦٥-٢٦٦).

(٢) شرح كتاب سيبويه(ج٦/٨٤-٨٥).

المثال...مع أنه قد جاء من الاشتقاق ما يدل على ما قلناه؛ قالوا كثأت لحيته، إذا عظمت، قال الشاعر [(١)]:

وأنتَ امرؤٌ قد كَثَّأَت لكَ لِحيَتةٌ كأنّكَ مِنها قاعدٌ في جُوالقِ

والكنثأو: الوافر، فهو من معنى: كثأت لحيته، فثبت أن نون كِنثَأو زائدة، ووزنه: فِنعَلو، وكذلك " قِندَأو "، وسِندَأو؛ لأنه باب واحد"[(٢)].

(١) البيت من الطويل، مجهول النسبة، ينظر: المنصف(١/١٦٥)، والممتع بالتصريف(١/٢٧٠).

(٢) شرح الملوكي في التصريف(١٨٣-١٨٤).

ثامنا: دليل الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير

عدّ ابن عصفور(١) – والشاطبي(٢)، وبعض المتأخرين كابن عقيل(٣)، والأشموني(٤)– الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير دليلا من أدلة زيادة الحرف في الكلمة، يقول ابن عصفور معرفا هذا الدليل وممثّلا له: " وأما الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير فأن يكون في اللفظ حرف من حروف الزيادة، إن جعلته زائدا أو أصليا خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم، فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد؛ لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع أولى.

وذلك نحو "كَنَهبُل"، ألا ترى أنك إن جعلت نونه أصليه كان وزنه فَعَلُّلا، وليس ذلك من أبنية كلامهم، وإن جعلتها زائدة كان وزنه فَنَعلُلا، ولم يتقرّر – أيضا – ذلك في أبنية كلامهم بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف. لكن حمله على أنه فَنَعلُل أولى لما ذكرنا"(٥).

وهذا الذي ذكره، ومثَّل له يبين أن هؤلاء التصريفيين أنفسهم هم أولئك الفريق الذي سبق وأن ضيق الاستدلال بالخروج عن النظير بقيد وجود نظير لحكم الزيادة فيه.

بمعنى أنه لو كان حكم الزيادة عندهم لا نظير له، نحو ما مثل به ابن

(١) ينظر: الممتع في التصريف(١/٥٨).
(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٤٥٧– ٤٥٨).
(٣) ينظر: المساعد (٤/٥٨).
(٤) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (٤/١٧٦١).
(٥) الممتع في التصريف(١/٥٨).

عصفور في هذا الدليل فإنه ليس من الاستدلال بالخروج عن النظير.

ولولا هذا القيد لصار حالهم كحال غيرهم من التصريفيين الذين ساووا في دليل الخروج عن النظير بين حكم الزيادة وحكم الأصالة في الخروج عن أبنية العربية، ومن ثم فإن ما استدل به هؤلاء التصريفيون في الدخول في أوسع البابين سبق وأن استدل به غيرهم على الخروج عن النظير.

ولا أدل على ذلك من قول الجرجاني:" وأمّا كَنهبُل وقَرنفُل فيعلم زيادة نونهما من وجهٍ واحدٍ، وهو أنه ليس في الكلام مثل سفرجُل بضم الجيم، فالوزن فَنعلُل في كَنهبُل..."(١).

ألا ترى أنه استدلّ بالخروج عن النظير بالمثال الذي استدلّ به ابن عصفور في نصه السابق بالدخول في أوسع البابين.

وفي اعتقادي أن ما فعله ابن عصفور، ومن وافقه تفريع؛ لا طائل من ورائه؛ لأن دليل الدخول في أوسع البابين لم يخرج في إطاره العام عن دليل الخروج عن النظير؛ بدليل ما عبر به هؤلاء في الدليل نفسه بـ "عند لزوم الخروج عن النظير "، وإذا كان الأمر كذلك فهو أولى بالانضمام إليه.

وقد أصاب المرادي كبد الحقيقة حين حكم باندراج دليل الدخول في أوسع البابين في دليل الخروج عن النظير، يقول بعد أن ذكر جملة الأدلة في الزيادة بما فيها الخروج عن النظير: "وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا، وهو: الدخول في أوسع البابين...قلت: وهذا مندرج في السابع (أي الخروج عن النظير)؛ لأنه إذا عدم النظير على تقدير الأصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير

---

(١) المقتصد في شرح التكملة(١٢٦٣/٢).

على تقدير الزيادة أم لم يوجد"[١].

وآخر القول أُنبّه على أمرين:

الأمر الأول: أن ابن الحاجب اشترط في الحكم على الحرف بالزيادة كما في المثال المذكور آنفا في هذا الدليل ألا يؤدي ذلك إلى الشذوذ؛ لأنّه إن أدى إلى الشذوذ حكم على الحرف بالأصالة، وإن كانت أوزان الزوائد أكثر وأوسع من أوزان الأصول.

يقول بعد أن ذكر دليل الاشتقاق: "فإن فُقد فبخروجها عن الأصول...كتاء تَتفُل وتَرتُب...أو بخروج زنة أخرى...كتاء تُتفُل وتُرتُب مع تَتفُل وتَرتُب... فإن خرجتا معا فزائد أيضا كنون نَرجِس...إلا أن تشذ الزيادة كميم مَرزَنجُوش..."[٢].

وقد وضحّ الإستراباذي قوله: "إلا أن تشذ الزيادة "، فقال: " أي فإن خرجت الكلمة بتقدير زيادة الحرف وبتقدير أصالته عن الأصول –إلا أن تشذ تلك الزيادة، أي: إلا أن تكون زيادة ذلك الحرف مستبعدة في ذلك المحل في لغتهم – فيحكم حينئذ بأصالته، كميم مَرزَنجُوش، فإنه حُكم بأصالة الميم، لأنه لم يثبت زيادة الميم في أول الكلمة حال كونها خامسة..."[٣].

الأمر الثاني: أن لأستاذي الدكتور / عبد الرزاق الصاعدي رأيا في الدخول في أوسع البابين حيث صيره دليلا عاما يستدل به على ما حمل على الأكثر، سواء أكان ذلك الحمل على حكم الزيادة أم على حكم الأصالة، يقول: "هو الحمل على الأكثر، وذاك أن الحرف إذا تردد بين الأصالة والزيادة، واستوى

---

(١) توضيح المقاصد(١٥٢٩/٢).

(٢) الشافية (٨٣). والمرزنجوش: نبت. ينظر: لسان العرب(مرز) (٧٧/١٣).

(٣) شرح الشافية له (٦١٧/٢– ٦١٨).

الوزنان في الندرة، فالأولى الحكم بالزيادة؛ لكثرة ذي الزيادة"[١]. وقد جعل للحمل على الزيادة حالتين:

الأولى: كما في مسألتنا، ومثل لها بهُندَلِع وكَشحان[٢].

الثانية: أن يتردد الحكم بين زيادتين، فيحمل على أكثرهما، نحو: أَيدَع ومُوسى.

وجعل للحمل على الأصالة حالة واحدة، هي:أن يتردد الحكم بين أصلين، فيحمل على أكثرهما، نحو حمل" الألف المجهولة عينا المنقلبة عن معتلٍّ على الواو، لأن انقلاب الألف عن الواو عينا أكثر من انقلابها عن الياء في هذا الموضع في عموم كلام العرب"[٣]، فالألف في(عاق) من قولهم: ما عاقت المرأة عند زوجها، تحمل على الواو، لا على الياء؛ للدخول في أوسع البابين.

ولست موافقا لأستاذي في رأيه هذا؛ لأن هذا الدليل وإن كان الاعتداد به في الحكم على أصالة الحرف مقبولا؛ نظرا لتداخل الأصول فإن الاعتداد به في الحكم على زيادة الحرف غير مقبول؛ لما تقدم من دخول هذا الدليل في إطار أو دائرة دليل الخروج عن النظير.

ومما يدعم ذلك أن ما استدل به أستاذي في الحالة الأولى – من الحمل على الزيادة –من زيادة النون في هُندَلِع بالدخول في أوسع البابين سبق

(١)تداخل الأصول(١/٢٥٤).

(٢) الهندلع: بقلة. والكشحان: جانبا البطن ظاهر وباطن. ينظر: لسان العرب (هدل)(١٥/٥٥)، وكشح(١٢/٩٩).

(٣) المصدر السابق(١/ ٢٥٤).

وأن استدل به ابن عصفور بالخروج عن النظير، حيث قال: "وزاد بعضهم أيضا فُعلَلِلا نحو هُندَلِع، ولم يحفظ منه غيره.

وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه فُنْعَلِل، والنون زائدة، ويحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر فُعلَلِل في أبنية الخماسي، فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة"(١).

وأيضا ما استدل به أستاذي في الحالة نفسها من زيادة النون في كَشخان بالدخول في أوسع البابين سبق وأن نقل فيه ابن منظور تفصيلا يخرجه عن هذا الدليل، إذ أثبت احتمال كون أصله ثلاثيا أو رباعيا، فالثلاثي يُستدلّ على زيادة نونه بالاشتقاق؛ لقولهم: لا تكشِخ فلانا، والرباعي يستدل على زيادة النون فيه بالخروج عن النظير، يقول: "الكَشخان الديوث، وهو دخيل في كلام العرب، ويقال للشاتم: لا تكشِخ فلانا.

قال الليث: الكَشخان ليس من كلام العرب، فإن أعرب قيل: كِشخان على فِعلال.

قال الأزهري: إن كان الكشخ صحيحا فهو حرف ثلاثي...وإن جعلت النون أصلية فهو رباعي، ولا يجوز أن يكون عربيا؛ لأنه لا يكون على مثال فِعلال، وفِعلال لا يكون في غير المضعف، فهو بناء عقيم فافهمه"(٢).

أما ما ذكره أستاذي من الحالة الثانية في الحمل على الزيادة فلا يُسلَّم له؛ لأن الحكم إذا تردد بين زيادتين تتقاسمه الأدلة المعتبرة في الزيادة،

(١) الممتع في التصريف(١/٧١).

(٢) لسان العرب (كشخ) (١٢/١٠٠).

ويكون النصيب الأوفر للدليل الأقوى منها، باعتبار أن الترجيح بين الزيادتين يكون لذات الدليل الأقوى، فعلى سبيل المثال: لو تردد الحكم بين زيادتين، إحداهما مستدل عليها بالاشتقاق الواضح، والأخرى مستدل عليها بالاشتقاق غير الواضح أو مستدل عليها بالكثرة أو بأي دليل آخر من أدلة الزيادة المعتبرة فإن الزيادة المستدل عليها بالاشتقاق الواضح، أو بالاشتقاق المقابل للكثرة أو لغيرها من أدلة الزيادة المعتبرة أولى من الأخرى؛ لأن دليل الاشتقاق أقوى الأدلة، وقد تقدم جميع ذلك في دليل الاشتقاق[١].

ولو تردد الحكم بين زيادتين غالبتين أو كاثرتين، فإن الزيادة الأكثر غلبة وكثرة، أو ما لم تؤد إلى الخروج عن النظير، أو التي تؤدي إلى وزن أغلب، أو أقيس فإنها أولى مما ليس فيها شيء من ذلك على ما تقدم في دليل الكثرة أو الغلبة[٢].

ولو أمكن الزجُّ بهذه الترددات تحت مسمى دليل الدخول في أوسع البابين لتداخلت أدلة الزيادة، واختلط حابلها بنابلها، وأضحى الدخول في أوسع البابين دليلا مشتركا في جميع أدلة الزيادة، وبات الدليل الأصلي فرعا، والفرعي أصلا. وهذا أمر لو تحقق لكان مناقضا للفكر العربي المتمسك بالتقعيد والتأصيل مع الترتيب والتنظيم.

---

(١) ينظر: ص(١٠).

(٢) ينظر: ص(٢٠).

تاسعا: دليل دلالة الحرف على المعنى

عد ابن عصفور[١]، ووافقه ابن مالك[٢]، والشاطبي[٣] وبعض المتأخرين كالمرادي[٤]، وابن عقيل[٥] دلالة الحرف على المعنى، كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل وميم اسم المفعول ويائه، وياء التصغير، ونحوها من أدلة الزيادة. يقول ابن عصفور: "وأما كون الزيادة لمعنى، فنحو: حروف المضارعة، وياء التصغير، وأمثال ذلك، فإنه بمجرد وجود الحرف يُعطي معنًى ينبغي أن يجعل زائدا؛ لأنه لم يوجد قطّ حرف أصلي في الكلمة يُعطي معنى"[٦].

وهؤلاء التصريفيون لم تغب عنهم إمكانية الاستغناء عن هذا الدليل بدليل الاشتقاق، باعتبار أنّ كل كلمة أضاف حرف الزيادة لدلالتها دلالة إضافية فهي مشتقة، إلا أنه لما كان لهذا الدليل عندهم خاصية الاستدلال بزيادة الحرف دون نظر للاشتقاق صح أن يكون دليلا منفردا. وها هو ذا ابن عصفور يصرح بذلك عقب كلامه السابق، يقول: "على أن هذا الدليل قد يمكن أن يستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف، إذ ما من كلمة فيها حرف معنى إلا ولها اشتقاق أو تصريف يُعلم به حروفها الأصول من غيرها، لكن مع ذلك قد يعلم كون الحرف

(١) ينظر: الممتع في التصريف(١/٣٩-٤٠).

(٢) ينظر: التسهيل (٢٩٩).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٤٥٥).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد(٢/١٥٢٩).

(٥) ينظر: المساعد (٤/٨٢).

(٦) الممتع في التصريف(١/٥٦- ٥٧).

زائدا بكونه لمعنى من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه، فلذلك أوردناه في الأدلة الموصلة إلى معرفة الزيادة من غيرها"(١).

وقد ردّ عليهم ناظر الجيش بأن الحروف التي ذُكِر أنها دالة على المعنى، كأحرف المضارعة لا تدل على المعنى بنفسها، وإنما تدل عليه بغيرها، فعلى سبيل المثال دلالة المتكلم في نحو: أَذهَبُ، ناتجة عن مجموع الهمزة والفعل: ذَهَبَ.

وإذا كانت هذه الحروف لا تدل على المعنى بنفسها فإن الاستدلال بها على الزيادة راجع لدليل الاشتقاق، يقول:" أما كون الحرف دالا على معنى، كحروف المضارعة مثلا، فلا شك أن هذا يرجع إلى دليل الاشتقاق، على أن حرف المضارعة لا دلالة له وحده، ولكنه جزء من الدال، فله مدخل في الدلالة. أما أنه دال بنفسه خاصة على المعنى المقصود فلا يتحقق ذلك فيه"(٢).

ويضاف لما ذكره ناظر الجيش أنه لو صح أن يُستدلّ على زيادة الحرف بدلالته على المعنى من غير نظرٍ للاشتقاق، لصح أن يستدل على زيادة الحرف بالمد نحو ألف كتاب، وواو عجوز، وبالإلحاق، نحو: واو كوثر وياء شريف ونحوهما من أغراض الزيادة، وحينئذ نكون قد أضعفنا دليل الاشتقاق، وشتتنا أجزاءه، وجعلنا الأجزاء المتلاحمة أدلة متناظرة. ولعل هذا هو السبب في عدم اعتداد أكثر التصريفيين بهذا الدليل.

---

(١) المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

(٢) تمهيد القواعد (١٠/٥٠٠١-٥٠٠٢).

عاشرا: دليل سقوط الحرف من النظير

عدّ ابن مالك(١)، وبعض المتأخرين كالمرادي(٢) وأبي حيان(٣) وابن عقيل(٤) والشيخ خالد الأزهري(٥) سقوط الحرف لغير علة من النظير من أدلة زيادة الحرف في الكلمة. وقد عنوا بالنظير المرادف، يقول أبوحيان: "سقوط الحرف من النظير، نحو: أَيطَل و إِطِل، فسقوط الياء من إِطِل، وهو مرادفٌ لأيطلٍ دليل على زيادتها... فلو سقط...من نظير، كسقوطه من عِدَة فلعلّة، فلا يكون دليلا على الزيادة " (٦).

وقد رد عليهم ناظر الجيش بأن هذا الدليل غير متحقّقٍ؛ لأنه –كما قال– "يمكن أن يُدَّعى أن كلا منهما أصل، وأن اللفظ له مادتانِ: إحداهما الفاء فيها همزة، والأخرى الفاء فيها ياء"(٧).

ويمكن تعزيز قول ناظر هذا بأن هذا الدليل مثله مثل دليل التصريف المتقدم(٨) تفريع عن دليل الاشتقاق؛ بدليل قول ابن مالك: "وجملة ما يتميّز

(١) ينظر: التسهيل(٢٩٩).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد(٣/ ١٥٢٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (ج٦/١٣٨–أ، والارتشاف (١/٢٥).

(٤) ينظر: المساعد(٤/ ٨٢).

(٥) ينظر: التصريح(٥/٣٤٤).

(٦) الارتشاف(١/ ٢٥–٢٦) والإطل والأيطل: الخاصرة. ينظر: الصحاح(٤/١٦٢٣).

(٧) تمهيد القواعد(١٠/٥٠٠٢).

(٨) التسهيل (٢٩٩).

الزائد تسعة أشياء:...وسقوطه لغير علّةٍ من: أصلٍ، أو فرعٍ، أو نظير"[١].

فهذا الذي ذكره من سقوط الزائد لغير علة هو عينه دليل الاشتقاق، لكنّه فرّقه على ثلاثة أدلة متناظرة: أصل، وأراد به الاشتقاق، وفرع، وأراد به التصريف، ونظير، وأراد به هذا الدليل.

وإذا كان هذا الدليل في حقيقته تفريعا عن دليل الاشتقاق فإن مِن الأولى عدم الاعتداد به.

الحادي عشر: دليل الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب

عدّ الشاطبي الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب من أدلة زيادة الحرف في الكلمة، وقد أبان عنه بقوله: "وذلك أن يتعلق بالكلمة حكم من الأحكام مفتقر إلى سبب وجد ذلك الحكم من أجله، ويكون فيها حرف إن جعل زائدا ترتب الحكم على سببه، وإن جعل أصليا ترتب الحكم على غير سبب، فالأولى دعوى الزيادة ليترتب الحكم على سببه، وإن أدى إلى الخروج من الكثرة إلى القلة.

ومثاله: الكَلّأ، هو محتمل لأصالة الهمزة ولزيادتها، فعلى الأول يكون فُعَّالا من كلأ، وهو أقرب في صناعة الاشتقاق، وعلى الثاني يكون فَعْلاء من كلّ يَكِلّ، وهو أبعد، لكن مَن منع صرفه يجب أن يحمل عنده على الثاني وإن كان أبعد، إذ في حمله على الأول ترتيب منع الصرف على غير موجب؛ لأنه فعّال بالفرض بخلاف ما إذا حمل على الثاني، فإن منع الصرف يترتب

(١) ينظر: ص (٢٠).

على موجبه؛ لأنه فعلاء، فتكون الهمزة للتأنيث"(١).

ويظهر من كلامه أن هذا الدليل خاص بحالة تعارض احتمال زيادة حرف وأصالته في كلمة، فيقطع بالزيادة في ذلك إذا ترتب على احتمال أصالته مخالفة في حكم ما.

وقد مثل لمخالفة الحكم بالممنوع من الصرف، إذ معلوم أن الأسماء مصروفة (منونة) في أصل وضعها، والأفعال بخلافها؛ لأن الأسماء خفيفة، والأفعال ثقيلة، لكن قد تصاب الأسماء بوهنٍ يكسبها ثقلا تساوي به الأفعال، فيمتنع صرفها، كما يمتنع صرف الأفعال. ولعل من أظهر الموهنات المؤدية لمنع صرف تلك الأسماء أن يزاد فيها مما يزاد في الأفعال، أو في غير الأفعال.

وهنا يحصل اللقاء بين حكم الزيادة وحكم المنع من الصرف، وأمثل ما يكون اللقاء حين يزاد في أول الاسم" همزة أو ياء أو تاء أو نون مما وازن الفعل" (٢)،أو يزاد في آخره "ألف ممدودة أو مقصورة، أو نون مسبوقة بألف زائدة"(٣).

فلو حصل أن احتمل حرف من تلك الأحرف المزيدة في ذلك الاسم الزيادة أو الأصالة، وقد ثبت منع صرف الاسم فإنه يقطع بزيادة ذلك الحرف؛ لئلا يخالف في حكم منع الصرف، فيكون الاسم ممنوعا من غير مانع.

---

(١) المقاصد الشافية(٨/٤٥٨).والكلّأ: مجتمع السفن. ينظر: لسان العرب(كلأ) (١٢/١٣٣).

(٢) تداخل الأصول (١/٢٦٢).

(٣) المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

والواقع أن الشاطبي قد استفاد في عدّه هذا الدليل من أدلة الزيادة من نصوص بعض مَن سبقه من التصريفيين كسيبويه وابن مالك وأبي حيان. إذ أورد هؤلاء التصريفيون ثلاثة أضرب لهذا الدليل دون أن يصرحوا به.

الضرب الأول: أن يترتب على زيادة أحد الحرفين المحتملين لها مخالفة حكم الإدغام من دون سبب.

وبيان هذا: أن الإدغام هو: المجيء بحرفين متماثلين أو متقاربين، ساكن فمتحرك، من مخرج واحد بلا فصل(١).

ولذلك فإنه يلتقي مع الزيادة حين يزاد في آخر الاسم حرف من جنس ما قبله إلحاقا للكلمة بكلمة أخرى مماثلة لها في عدد حروفها وحركاتها وسكناتها؛ لأن هذه الزيادة تقتضي ألا يدغم الحرفان المتماثلان، وإن كان ذلك مستحقا فيهما؛ حفاظا للوزن الملحق به، فمثلا: الدال الثانية في قَرِدَد زائدة للإلحاق بجَعفَر، إذ لو لم تكن زائدة لأدغمت الدال في الدال، كما يدغم مثلاهما في نحو: مِكَرٍّ ومِفَرٍّ.

فلو حصل أن احتمل حرفٌ الزيادة والأصالة في كلمة، ومعه ثلاثة أحرف، الحرفان الأخيران متماثلان، فإن ثبوت فك الحرفين المتماثلين يقطع بأصالة ذلك الحرف المحتمل الزيادة؛ لأنه لو حكم عليه بالزيادة في ذلك لترتب على ذلك مخالفة حكم الإدغام، من حيث حدوث الفك من غير سبب.

(١) ينظر: الشافية (٩٥)، والممتع في التصريف(٢/٦٣١)، وشذا العرف(١٠٧).

وقد مثلوا لذلك بمَأجَج ومَهدَد ويَأجَج[١]، يقول سيبويه: " وكذلك ميم مَأجَج وميم مَهدَد؛ لأنهما لو كانتا زائدتين؛ لأدغمت كمَرَدّ ومَفّرّ؛ فإنما هما بمنزلة قَردَد"[٢].

ويقول أيضا: "وأما يَأجَج فالياء فيها من نفس الحرف، لولا ذلك؛ لأدغموا كما يدغمون في: مُفعل ويُفعل من رددت، فإنما الياء هاهنا كميم مَهدَد"[٣].

وهذا الذي ذكره سيبويه وضّحه الشاطبي، فقال في يَأجَج: " الياء فيه أصلية، لا زائدة عند سيبويه، إذ لو كانت زائدة لوجب الإدغام، ولكان إظهار التضعيف فيه شذوذا كشذوذه في مَحبَب، وكان إذ ذاك يُلفى فيه ترتيب حكم – وهو الفك – على غير سبب، والفك لا يكون إلا لسبب، فلو جعلتها أصليه لكان إظهار التضعيف لسبب، وهو الإلحاق بجعفر، كقردد ومهدد"[٤].

ويقول – أيضا– في مَأجَج ومَهدَد: "فرأى سيبويه أصالة الميم استدلالا بظهور التضعيف؛ لئلا يكون ظهوره من ترتيب حكم على غير سبب، إذ الواجب مع فرض الزيادة الإدغام كمِكَرٍّ ومِفَرٍّ ومَرَدّ، فإذا اعتقد الأصالة في الميم كان ظهور التضعيف للإلحاق بجَعفَر"[٥].

(١) المأجج واليأجج اسم موضع. ومهدد: اسم امرأة. ينظر: لسان العرب (يأج) (١٥/٣٤١)، و(مهد) (١٣/٢٠٧).

(٢) الكتاب (٤/٣٠٩).

(٣) المصدر نفسه(٤/٣١٣).

(٤) المقاصد الشافية (٨/٤٦٠).

(٥) المصدر السابق (٨/٤٦٥).

وهذا الضرب يتساوى فيه حكم الأصلة بحكم الزيادة، بمعنى أنه كما صحّ أن يقطع بالزيادة إذا ترتب على احتمال الأصالة مخالفة حكم ما فإنه يصح أن يقطع بالأصالة إذا ترتب على احتمال الزيادة مخالفة حكم ما.

الضرب الثاني: ما ذكره الشاطبي في إبانته لهذا الدليل من أن يترتب على زيادة أحد الحرفين المحتمِلين لها مخالفة حكم الممنوع من الصرف من دون سبب. وقد جاء منه عند سيبويه ما يقوي به دليل الكثرة على زيادة الهمزة في أَفكَل وأَيدَع، يقول: "فالهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا فهي مزيدة أبدا عندهم، ألا ترى أنك لو سميت رجلا بأَفكَل وأَيدَع لم تصرفه، وأنت لا تشتقّ منهما ما تذهب فيه الألف. وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة، وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقا؛ لكثرة تبيّنها زائدة في الأسماء والأفعال، والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف، فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا. ومما يقوي على أنها زائدة أنها لم تجئ أولا في فعل فيكون عندهم بمنزلة دحرج، فترك صرف العرب لها، وكثرتها أولا زائدة، والحال التي وصفت في الفعل يقوي أنها زائدة"(١).

وقد جاء منه أيضا عند ابن مالك ما يُعيّن زيادة النون في حسّان، ويُغلِّب اشتقاقه من الحس لا من الحسن، يقول في سياق إقراره أن الدليل إذا أيد احتمال أصالة حرف أو زيادته فإنه يحكم به على ذلك الاحتمال، وعلى إلغاء الاحتمال الآخر: "فمن ذلك دلالة منع صرف (حسّان) على زيادة نونه،

---

(١) الكتاب(٤/٣٠٧).

كقول الشاعر(١):

ألا مَـــن مُبلِـــغٌ حَسّـــانَ عنّـــي   أســحرٌ كــان طِبُّــكَ أم جُنُــونُ ؟!

فثبت بهذا أن وزنه (فَعلان)، واشتقاقه من الحس، ولو كان فعّالا من الحسن لكان منصرفا"(٢).

الضرب الثالث: أن يترتب على زيادة أحد الحرفين المحتملين لها مخالفة حكم الإعلال من دون سبب، وذلك أن الإعلال –كما هومعلوم–: تغيير حرف من أحرف العلة في كلمة؛ للتخفيف، إما بإبداله حرف علة آخر، وإما بحذفه، وإما بإسكانه. وأصل زيادة الحروف في الكلمة حروف المد، وما أشبهها، أو أشبه المشبه بها.

وعليه فإنه لو حصل أنّ كلمة بها حرفان من حروف الزيادة، أحدهما حرف علة، ولا يمكن زيادتهما معا؛ لئلا تبقى تلك الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف، وقد استحق حرف العلة فيها الإعلال كحاله في كلمات مناظرة، لكنه لم يُعلّ فإنه حينئذ يتعين الحكم بأصالته وزيادة الحرف الآخر؛ هربا من مخالفة حكم الإعلال من غير سبب، وقد مثلوا له بمَديَن؛ لأنه لم يُعلّ، فيقال فيه: مَدان، كما أعل ما يناظره، نحو: مَقام ومَقال؛ إذ الأصل فيهما: مَقوم ومَقول فأعلا وفق إعلال الفعل المشابه لهما في الحركات والسكنات: يَخاف؛ لتحرك الواو، وانفتاح ماقبلها بحكم الأصل(٣).

يقول أبو حيان: "ومثال ما أدى إلى الإعلال: مَدين، فهذا يحتمل أن

(١) البيت من الوافر، وهو لابن الأسلت في: ديوانه(٩١)، ينظر: الكتاب(٤٩/١).

(٢) شرح الكافية الشافية(٢٠٤٤/٤).

(٣) ينظر: الممتع في التصريف (٤٨٦/٢).

يكون مَفعَلا، وأن تكون الميم زائدة والياء أصلية، ويحتمل أن يكون فَعيلا كضَهيَأ عند مَن جعل وزنها: فعيلا. وكان ينبغي أن يحمل على الوزن الأول؛ لأنه ذكر أنه يترجح زيادة الميم على زيادة حرف اللين والتضعيف؛ إلا إنه عارضه، إذ لو كان على هذا الوزن لوجب أن يعلّ، فتقول: مَدان، كما تقول: مَنان ومَجان؛ لأن الواو والياء في مفعل يُعلّان، فكذلك حكم بأصالة الميم وزيادة الياء؛ لأن عكسه يؤدي إلى إعلال، وهو لم يُعلّ " [(١)].

وهذان الضربان الأخيران يوضحان أن هذا الدليل لم يكن مستقلا عن غيره من أدلة الزيادة المعتبرة، فقد شاركه دليل الاشتقاق كما في مثال الكَلّاء الذي أورده الشاطبي، وحسّان الذي أورده ابن مالك، وشاركه دليل الكثرة أو الغلبة كما في مثال أَفكَل وأَيدَع اللذين أوردهما سيبويه، ومَدين الذي أورده أبو حيان.

لكن هناك أمر يرجّح ما ذهب إليه الشاطبي من عدّ هذا الدليل من جملة أدلة الزيادة، بل يحقّق لهذا الدليل الاعتداد به، وهو كونه قاطعا بزيادة الحرف فيما كان فيه محتملا، أي إنه يقطع الشك على الزيادة باليقين.

الثاني عشر: دليل السبر والتقسيم

استدل بعض التصريفيين[(٢)] على زيادة الحرف في الكلمة بما سُمي في أصول العربية بالسبر والتقسيم، وذلك بأن يجد التصريفي كلمة لا اشتقاق لها، وبها حرفان أو أكثر من أحرف الزيادة، ولا يمكن الحكم على ذينك الحرفين،

---

(١) التذييل والتكميل(ج٦/ ١٣٠-ب).

(٢) ينظر: الخصائص(٦٧/٣)، والمقتصد في شرح التكملة(١٢١٩/٢)، والممتع في التصريف(٢٨٢/١، ٢٨٨)، واللباب (٢٥٠/١)، وشرح الشافية للرضي(٣٥٣/٢-٣٥٤).

أو تلك الأحرف جميعا بالزيادة كيلا تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف أصول، فحينئذٍ يسبر كل حرف منها، ويختبر زيادته أو أصالته حتى يقرّ له الحكم بزيادة أحدها حين تتحقق له زيادة أو أصالة ما عداه بأحد الأدلة المعتبرة في الزيادة.

ومما جاء من ذلك استدلال الجرجاني به على زيادة الواو وأصالة الياء والسين والتاء في يستعور، يقول:" وأمّا ياء يَستَعور، فأصل، ووزنه فَعلَلول، يدلك على ذلك أنه مشتمل على أربعة أحرف من حروف الزيادة، الياء والسين والتاء والواو، ولا يجوز الحكم بزيادة كافتها، من حيث إن ذلك يفضي بالاسم إلى حرفين العين والراء.

وقد عرفت أن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، وإذا بطل القضاء بزيادة الجميع لم يجز – أيضا – أن يحكم بزيادة السين والتاء جميعا؛ لأنهما لا تُزدان معا إلا في استفعَل، ولم يجز أن يحكم بزيادة أحدهما على انفراده؛ لأجل أن التاء تُزاد في افتعل، والسين تقل زيادته.

وإنما جاء في اسطاع، وبعد كاف الضمير في أَكرِمُكس، ثُمّ إنّ الحمل على الأصل أولى، ولا يجوز أن يحكم بزيادة الياء؛ لأنّك تجعل حينئذ التركيب من أربعة، وبنات الأربعة لا يكون في أوائلها زيادة إلا ما كان من الأسماء جاريا على الفعل، نحو: مدحرج. فقد اتضح أنه ليس في حروف يستعور زائدة سوى الواو، وأنه مثل: عَضرَفُوط"[1].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة (١٢١٩/٢). واليستعور: شجر تصنع منه المساويك. والعضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل: ذكر العظاء. ينظر: لسان العرب =

وأيضا مما جاء من ذلك استدلال ابن جنيعلى زيادة الألف والنون، وأصالة الميم والواو في مَروان، يقول عن مروان:" لا يخلو من أن يكون فعلان أو مَفعالا أو فَعوالا. فهذا ما يُبيحك التمثيل في بابه، فيفسد كونه مَفعالا، أو فَعوالا أنهما مثالان لم يجيئا، وليس لك أن تقول في تمثيله: لا يخلو أن يكون فعلان، أو مَفوالا، أو فَعوان أو مَفوان، أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلا، ولا قريبة من الموجودة..."[١]، أي فلم يبق إلا أن يكون مروان: فَعلان.

وكذلك مما جاء من ذلك استدلال ابن عصفور على زيادة التاء وأصالة الواو في غزويت، يقول:" أما غزويت، فالدليل على زيادة تائه أنك لا تخلو من أن تجعل التاء والواو أصليتين، أو تجعل التاء أصلية، والواو زائدة، أو العكس.

فجعلهما أصليتين يؤدي إلى كون الواو أصلا في بنات الأربعة من غير المضعفات، وذلك فاسد، وجعل الواو زائدة والتاء أصلية يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو فعويل فلم يبق إلا أن تكون تاؤة زائدة، وواوه أصلية"[٢].

وأحسب أن الاستدلال بالسبر والتقسيم على زيادة الحرف في الكلمة من الضعف بمكان؛ لأن التصريفي لا يلجأ إليه إلا حال انتفاء دليل الاشتقاق والأدلة المعتبرة الأخرى في الزيادة، ولو أن أحدهم قد خالف في الحكم، فحكم بأصالة الحرف في نحو ما مثل به على الزيادة تمسكا بأصل عدم الزيادة لكانت مخالفته أولى.

= (يستعر)(٤٤٥/١٥)، و(عضرفط) (٢٥٦/٩).

(١) الخصائص(٦٧/٣).

(٢) الممتع في التصريف (٢٧٧/١-٢٨٨).

الخاتمة

لكل بحث خاتمة تُبرز ما جرى عرضه ومناقشته، وما تُوصِّل إليه من نتائج. وخاتمة هذا البحث يتلخّص أهمها في النقاط الآتية:

– جملة ما استدل به التصريفيون على زيادة الحرف في الكلمة اثنا عشر دليلا، منها ثلاثة بالإجماع، وهي: الاشتقاق، والخروج عن النظير، والكثرة أو الغلبة.

– دليل الاشتقاق هو الأقوى، والمقدّم على غيره، والأكثر استدلالا؛ لاستناده على السماع.

– اعتماد التصريفيين في الاستدلال بالخروج عن النظير، واللزوم، والكثرة أو الغلبة والنظير، ولزوم حرف الزيادة البناء إنما هو على القياس.

– أسهم دليل الكثرة أو الغلبة في استنتاج التصريفيين ضوابط عامة في مواضع الحروف الزائدة.

– بين دليل اللزوم و دليل الكثرة أو الغلبة شبه كبير، لكن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة أو الغلبة.

– أوقع بعض التصريفيين تداخلا بين دليل الخروج عن النظير ودليلي النظير والدخول في أوسع البابين.

– عمد بعض التصريفيين لتفريع أدلة الزيادة، فجعلوا أجزاء الدليل الواحد أدلة متناظرة، إذ منهم من فرع من دليل الاشتقاق دليل التصريف، ودليل دلالة الحرف على المعنى، ودليل سقوط الحرف من النظير. ومنهم من فرع من دليل الخروج عن النظير دليل النظير ودليل الدخول في أوسع

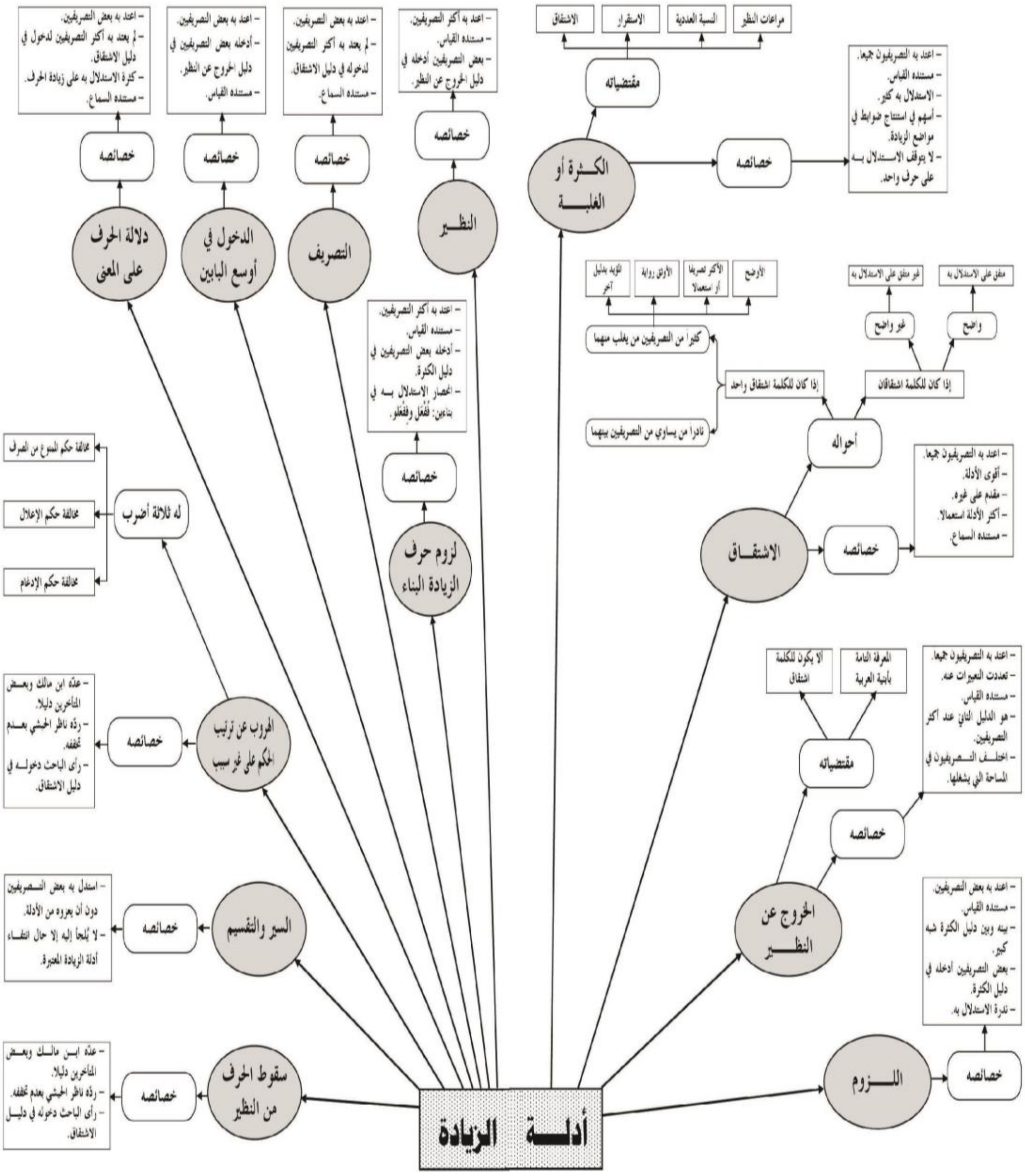
البابين. ومنهم من فرّع من دليل اللزوم دليل لزوم حرف الزيادة البناء.

وهذا التفريع غير مقبول؛ لأن قيمة الدليل تكمن في التوصل لزيادة الحرف في الكلمة من غير أن يشاركه في ذلك غيره من الأدلة.

– دليل الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب – وإن لم يكن مستقلا عن غيره – له ميزة القطع على زيادة الحرف فيما كان فيه محتملا.

– المعتبر عند الباحث من جملة الأدلة السابقة خمسة، أمكن ترتيبها حسب قوتها وكثرة الاستدلال بها على النحو الآتي: الاشتقاق – الخروج عن النظير – اللزوم – الكثرة أو الغلبة – الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب. أما دليل السبر والتقسيم فضعيف، وأما الأدلة الأخرى فراجعة في حقيقتها لدليل الاشتقاق أو دليل الخروج عن النظير، أو دليل الكثرة أو الغلبة كما هو بين من تفريع بعض التصريفيين السابق.

– يمكن تمثيل أهم ما تقدم في الخريطة الذهنية الآتية:


أدلـــة الزيادة
دلالة الحرف على المعنى
خصائصه
- اعتد به بعض التصريفين.
- لم يعتد به أكثر التصريفين لدخول في دليل الاشتقاق.
- كثرة الاستدلال به على زيادة الحرف.
- مستنده السماع.
الدخول في أوسع البابين
خصائصه
- اعتد به بعض التصريفين.
- أدخله بعض التصريفين في دليل الخروج عن النظير.
- مستنده القياس.
التصريف
خصائصه
- اعتد به بعض التصريفين.
- لم يعتد به أكثر التصريفين لدخوله في دليل الاشتقاق.
- مستنده السماع.
النظـــير
خصائصه
- اعتد به أكثر التصريفين.
- مستنده القياس.
- بعض التصريفين أدخله في دليل الخروج عن النظير.
الكـــثرة أو الغلبـــة
مقتضياته
الاشتقاق
الاستقرار
النسبة العددية
مراعات النظير
خصائصه
- اعتد به التصريفيون جميعا.
- مستنده القياس.
- الاستدلال به كثير.
- أسهم في استنتاج ضوابط في مواضع الزيادة.
- لا يتوقف الاســـتدلال بـــه على حرف واحد.
لزوم حرف الزيادة البناء
خصائصه
- اعتد به أكثر التصريفين.
- مستنده القياس.
- أدخله بعض التصريفين في دليل الكثرة.
- انحصار الاستدلال بـــه في بناءين: فُعْل وفِعْلو.
الاشتقـــاق
أحواله
إذا كان للكلمة اشتقاق واحد
كثيراً من التصريفين من يغلب منهما
نادرا من يساوي من التصريفين بينهما
الأوضح
الأكثر تصريفا أو استعمالا
الأوثق رواية
المؤيد بدليل آخر
إذا كان للكلمة اشتقاقان
واضح
غير واضح
متفق على الاستدلال به
غير متفق على الاستدلال به
خصائصه
- اعتد به التصريفيون جميعا.
- أقوى الأدلة.
- مقدم على غيره.
- أكثر الأدلة استعمالا.
- مستنده السماع.
له ثلاثة أضرب
مخالفة حكم الممنوع من الصرف
مخالفة حكم الإعلال
مخالفة حكم الإدغام
الهروب عن ترتيب الحكم على غير سبب
خصائصه
- عدّه ابن مالك وبعـــض المتأخرين دليلا.
- ردّه ناظر الجيشي بعـــدم تحققه.
- رأى الباحث دخولـــه في دليل الاشتقاق.
الخروج عن النظـــير
مقتضياته
المعرفة التامة بأبنية العربية
ألا يكون للكلمة اشتقاق
خصائصه
- اعتد به التصريفيون جميعا.
- تعددت التعبيرات عنه.
- مستنده القياس.
- هو الدليل الثاني عند أكثر التصريفين.
- اختلـــف التـــصريفيون في المساحة التي يشغلها.
السبر والتقسيم
خصائصه
- استدل به بعض التـــصريفين دون أن يعزوه من الأدلة.
- لا يُلجأ إليه إلا حال انتفـــاء أدلة الزيادة المعتبرة.
اللـــــزوم
خصائصه
- اعتد به بعض التصريفين.
- مستنده القياس.
- بينه وبين دليل الكثرة شبه كبير.
- بعض التصريفين أدخله في دليل الكثرة.
- ندرة الاستدلال به.
سقوط الحرف من النظير
خصائصه
- عدّه ابـــن مالـــك وبعـــض المتأخرين دليلا.
- ردّه ناظر الجيشي بعدم تحققه.
- رأى الباحث دخوله في دليـــل الاشتقاق.

المراجع

- ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ..
- الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري، تحقيق د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى العليلي، بغداد ١٩٨٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات الأنباري، دار الفكر.
- التبصرة والتذكرة، للصيرمي، تحقيق د/ فتحي علي الدين، ط ١ ١٤٠٣هـ.
- تداخل الأصول اللغوية، للدكتور/عبدالرزاق الصاعدي، الجامعة الإسلامية ط٢ ١٤٢٩هـ.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، الجزء السادس، نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم (٤٩٢٦).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، المكتبة العربية، ١٣٨٧هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ط١ ١٤٢٨هـ.

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني، تحقيق د/عبدالكريم مجاهد(نسخة مصورة قبل الطبع).
- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان–دار الفكر العربي–الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط٥ ١٤١٧هـ.
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، عالم الكتب.
- الحلبيات = المسائل الحلبيات
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق د/حسن هنداوي، ط١، دار القلم/دمشق، ١٩٨٥م.
- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، دار العقيدة ٢٠٠٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٣٩م.
- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، ط١ ١٤١٩هـ.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق د/هادي نهر، و د/ هلال ناجي، دار الفكر ط١ ١٤٢٢هـ.
- الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تحقيق / صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة ١٤٣١هـ.

- شرح جمل الزجاجي " من باب ماذا إلى نهاية باب الشواذ " لابن خروف، تحقيق د/ سلوى عرب، مركز النشر – جامعة الملك عبدالعزيز، ط١، ١٤٣١هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي، تحقيق د/ عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة ط١ ١٤٢٥هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، عناية : د/ محمد نور الحسن، ود/محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٧٥م.
- شرح الشافية الكافية، لابن مالك، حققه و قدمه د/ عبد المنعم أحمد هريدي – مكة المكرمة – بدون تاريخ.

شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الأجزاء(٥)، (٦) نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو).

- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، المكتبة العربية / حلب، ط١، ١٩٧٣م.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق د/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ط٣ ١٤٠٤هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- الكليات للكفوي، تحقيق/ محمد المصري، وعدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط٣، ١٩٨٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق د/ غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر بلبنان – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عامر أحمد وعبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم بدمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات–منشورات جامعة أم القرى– ١٤٢٢هـ.
- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرون، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى ١٤٢٨.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبد الستار وزميله، ط ١ ١٣٩١م.
- المقتصد في شرح التصريف، للجرجاني، تحقيق د/ أحمد الدويش، جامعة الإمام ١٤٢٨هـ.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيقد/فخر الدين قباوه، الدار العربية للكتاب، ط٥ ١٤٠٣هـ.
- المنصف، لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ط١، ١٩٥٤م.

فهرس الموضوعات